

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٢٦٣**

الإثنين، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد إنتشوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/429)

1815416 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/429)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم إلينا السيد سلامة عن طريق التداول بالفيديو من باريس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/429 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين يقدمهما السيد سلامة والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وأعطي الكلمة للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ بولندا على تولي رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأعرب عن امتناني لمنحي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن عملنا في ليبيا.

هناك طرق عديدة للنظر إلى ليبيا، ذلك البلد الذي تبلغ مساحته نحو ١,٥ مليون كيلومتر مربع. فمن مدينة إلى أخرى، يشعر المرء بأن هناك ما يدعو للقلق، ولكن هناك أسباب تدعو للأمل أيضا. وعلى الرغم من أن هناك العديد من المدن والبلدات التي تستحق الذكر، إلا أنني سأذكر القليل منها بدءا من العاصمة. فقد شهدت طرابلس مأساة في هذا الشهر.

ففي ٢ أيار/مايو وقع هجوم قاتل على مقر المفوضية العليا للانتخابات الوطنية أودى بحياة ١٣ شخصا. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عن ذلك الهجوم، في محاولة لتعطيل العملية الانتخابية. مع ذلك، وعلى الرغم من الخسائر المأساوية الناجمة عن وفاة كثير من الموظفين، وضرورة الانتقال إلى مقر جديد بعد التفجير الانتحاري الذي أحدث أضرارا في المبنى، أكد رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الاستعداد المتواصل لإجراء الانتخابات. ولا شك أن مثابرة اللجنة في مواجهة هذه المحنة تستحق منا الإعجاب.

وشهدت المدينة تطورا إيجابيا آخر أيضا، حيث عُقدت الانتخابات لرئاسة المجلس الأعلى للدولة في الوقت المناسب وبصورة سلمية وديمقراطية. وبذلك وصلت قيادة جديدة تماما إلى المؤسسة، مع تذكير الجميع بأن تلك الوظائف الرسمية ما تزال مؤقتة. والأكثر أهمية بالنسبة للمواطنين الليبيين أن حكومة الوفاق الوطني قد وافقت على ميزانية عام ٢٠١٨.

وفي الشرق، ما برحت مدينة درنة تتعرض لهجوم أرضي وجوي ومدفعي متصاعد منذ ٧ أيار/مايو عندما أعلن السيد حفتر عن بدء هجوم للجيش الوطني الليبي. وقد قُتل العديد من المدنيين، في الوقت الذي كانت فيه إمكانية إدخال المعونات والمساعدة الطبية محدودة للغاية. وقد شردت مئات العائلات. وحتى الآن، وقعت معظم المعارك في أطراف المدينة، ونشعر

القلق من أنه إذا انتقل القتال إلى المناطق الحضرية، سيكون المدنيون في خطر أكبر.

وأناشد جميع الأطراف بإلحاح أن تمارس ضبط النفس وأن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين، وأوصي بقوة أن يفعل المجلس الشيء ذاته. وتعمل الأمم المتحدة جاهدة لمعالجة الوضع الإنساني وتستعد في حال تفاقم النزاع، وتطالب جميع الجهات الفاعلة بالسماح بإدخال المساعدات الإنسانية دون قيود. لقد طرحنا رسمياً، ونقوم بذلك مرة أخرى الآن، استخدام المساعي الحميدة للبعثة لتهدئة النزاع.

وفي الجنوب، عانت مدينة سبها أيضاً من تصعيد خطير في الاشتباكات المسلحة. فقد أدى الاقتتال من أجل السيطرة على المواقع الاستراتيجية إلى ارتفاع عدد القتلى، بما في ذلك العديد من الخسائر في صفوف المدنيين. وتعرض مستشفى المدينة الرئيسي، ولا يزال، لاعتداءات مباشرة، مما يعرض المرضى للخطر. وفي هذا الصدد، كما هو الحال في كل حالة يتعرض فيها المدنيون للخطر، نؤكد لجميع الأطراف على أهمية مراعاة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

فإلى جانب كون سبها المدينة الرئيسية في منطقة جنوب ليبيا، فإنها مصدر حقيقي للقلق البالغ. أولاً، بسبب أن العديد من اتفاقات وقف القتال بين الجماعات تم توقيعها ثم انتهاكها في وقت لاحق وبشكل متكرر. وثانياً، ثمة خطر كبير بأن تتفاقم هذه الاشتباكات لتصبح نزاعاً عرقياً. وثالثاً، لأن هذا النزاع يحتمل أن يصبح نزاعاً إقليمياً، نظراً لأن الجماعات المسلحة القادمة من العديد من البلدان المجاورة قد حوّلت بسهولة ذلك الجزء من ليبيا ليكون ساحة معارك بديلة لها.

لذا فإننا نؤيد إجراء مفاوضات سريعة بين ليبيا وجيرانها في الجنوب، ونحن مستعدون بكل إخلاص لتيسير ذلك إذا ما دعت الحاجة. وتبيّن قضية سبها ضرورة أن تعمل ليبيا مع دول الجوار في الجنوب لتأمين حدودها وحل مسائل الاتجار بالبشر وتدفقات المقاتلين وتهريب السلع.

ومن ناحية أكثر إيجابية، وعلى بُعد أربعين كيلومتراً إلى غرب طرابلس، قامت مدينة الزاوية وهي رابع أكبر مدينة في ليبيا في ١٢ أيار/مايو بإجراء أول انتخابات للمجلس البلدي منذ عام ٢٠١٥. ففي سباق مفتوح وتنافسي، عمل المجتمع المحلي بدعم من لجنة الانتخابات البلدية على ضمان إجراء عملية سلمية ومنظمة بوجود مراقبين وطنيين في كل مركز اقتراع.

ويمثل نجاح هذه العملية الانتخابية بداية سلسلة من الانتخابات البلدية التي ستجري في جميع أنحاء البلاد.

فللحصول على الخدمات الأساسية الضرورية، يعتمد الليبيون على عمدائهم وبلدياتهم الذين يكافحون بدورهم للحصول على الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ومن هنا تأتي أهمية تجديد القيادات المحلية.

لقد قدمت الأمم المتحدة الدعم لهذه الانتخابات، سياسياً ومادياً، كما سنعمل في الانتخابات المقبلة.

سأتطرق إلى مدينة أخرى وهي تاورغاء. وهذه مدينة فقدت سكانها بعد نزاع شديد الخطورة مع مدينة مصراتة المجاورة. وكان من المفترض أن يعود الأهالي في ١ شباط/فبراير من هذا العام وفقاً لخطة حكومة الوفاق الوطني، غير أنه تم منعهم قسراً من العودة. واضطر كثيرون للبقاء في العراء وتحت المطر وتحت أشعة الشمس وقامت وكالات الأمم المتحدة بالكثير من أجل مساعدتهم على تحمّل هذه الظروف. فقد طرحت خطة لتنفيذ اتفاق عام ٢٠١٦ بين تاورغاء ومصراتة. وما زلنا ندفع باتجاه تنفيذها.

وخارج إطار قضية تاورغاء، أشير هنا إلى وجود أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ نازح داخلي من مختلف المعتقدات السياسية يتوقون إلى العودة إلى بيوتهم في بنغازي أو في مدن أخرى. وهؤلاء

اضطروا إلى الفرار بسبب الاقتتال أو الأعمال العدائية من جيرانهم الذين عاشوا معهم لقرون.

والمدينة الأخيرة التي سأشير إليها هي واحة غدامس التي تجمع أهلها لطلاء ساحة المدينة القديمة استعداداً للمؤتمر الوطني الجامع. وتشاطر المواطنون تطلعاتهم بالنسبة للدولة والمبادئ التي يجدر أن تهتدي بها ورؤيتهم لسبيل الخروج من الأزمة الحالية.

وشهدت سبعة وعشرون منطقة أخرى في أرجاء البلد اثنان وأربعين حوارا مشابهاً منذ بدء العملية في شهر نيسان/أبريل. وافتتح المؤتمر الوطني الجامع عدة حوارات في ذات الوقت في مدينة بنغازي شرق البلد ومدينة زوارة في غربها، حيث جال في جميع بقاع البلد. وتم تنظيم اجتماعات في عدد من المدن، من طرابلس إلى شحات إلى جبل نفوسة في الغرب إلى الجبال الخضراء شرق البلد إلى مدينة غات الواقعة على الحدود في الجنوب الغربي من البلد إلى مدينة القطرون في أقصى الجنوب؛ وكل هذه المحافل تمت دون تسجيل أي حوادث أمنية.

وبذلك اجتمع الليبيون بكافة أطيافهم وشرائحهم للدخول في حوار سياسي يخوضه العديد منهم للمرة الأولى بحماسة ما كان للمرع توقعها. لقد جعلوا هذا الحوار ملكاً لهم.

وبعد تنظيم المؤتمر الوطني الجامع، شرعت بنغازي بتشكيل ثلاثين لجنة تعنى بالمتابعة. وأخذت مدن بكاملها بالتواصل للمطالبة بلقاءات تعقد فيها. وبادرت المجتمعات المحلية والمسؤولين بالتطوع لتنظيم لقاءاتهم. وحتى في مدينة سبها التي تعصف بها نيران الحرب، دعت الأطراف المتنازعة إلى عقد هدنة مؤقتة تسمح بانعقاد مؤتمرها الوطني الجامع.

وتجري إقامة لقاءات خاصة للتركيز على شواغل النساء والشباب والنازحين.

وبانتهاء العملية ككل، سيكون عدد المناطق التي شهدت هذه اللقاءات أكثر من أربعين منطقة حيث نظمها الأهالي في ليبيا والجاليات الليبية في الخارج.

وأشيد بالآلاف من المواطنين الذين ارتأوا أن يلتحقوا بركب هذه اللقاءات بالإضافة إلى البلديات والمؤسسات التي استضافتها وأتوجه بالشكر لمركز الحوار الإنساني الذي نظم هذه العملية.

وتمثل سلسلة اللقاءات هذه المؤتمرَ الوطني الجامع. فهي ليست بمنتدى يقتصر على نخبة مختارة، وإنما يضم الجميع. وفور انتهاء هذه اللقاءات في أواخر شهر حزيران/يونيه، سوف تجمع نتائجها وتعرض أمام حدث خاص ينظم في ليبيا فضلاً عن تقديمها أمام هذا المجلس.

ثمة بضعة نقاط توافق بدأت في التبلور كنتيجة لهذه العملية التشاورية الشاملة التي عقدت في هذه المدن والبلدات المختلفة: التطلع إلى دولة موحدة ذات سيادة، والإيمان المشترك بأنه من أجل تحقيق ذلك، لا بد للدولة من أن تكون لامركزية على نحو أكبر؛ والحاجة الملحة لآلية أكثر إنصافاً وشفافية ونجاعة لتوزيع الموارد العامة لتعود بالنفع على جميع المواطنين؛ الرغبة القوية في وجود مؤسسات موحدة تابعة للدولة تعمل بقدر من الشفافية وذات قيادات يتم اختيارها على أساس الكفاءة وليس الانتماء، وكذلك جيش محترف وموحد وجهاز أمني متماسك خال من التدخل في السياسة ويعمل بموجب قواعد واضحة ومحددة. كما أن الناس يريدون تنظيم انتخابات كفيلة بتوحيد البلد. وأخيراً، هناك توق واضح للخروج من المرحلة الانتقالية.

لهذا السبب، فإن إحراز تقدم في العملية السياسية أمر حيوي للغاية. فثمة رغبة عارمة لدى الجماهير في تجديد المشهد السياسي وتأكيد السلطة المحلية والعودة إلى إيقاع الحياة الطبيعية بوجود مؤسسات أكثر ثباتاً. وأدى هذا إلى تعالي دعوات الناس مطالبين بتنظيم الانتخابات حيث تمت تلبيتها عبر تحديث سجل الناخبين واستطلاعات الرأي والآن أثناء لقاءات المؤتمر الوطني الجامع.

ولئن كان لا بد من إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، يجب تهيئة الظروف المواتية لتنفيذها. ومن الضروري تنفيذ جولة جديدة لتسجيل الناخبين والالتزام المسبق بقبول النتائج وتوفير الأموال اللازمة ووجود استعدادات أمنية قوية.

ويكتسي نفس القدر من الأهمية وفاء مجلس النواب بوعده من خلال إصدار قانون انتخابي ينظم الاستحقاقات الانتخابية بجميع أشكالها بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة.

ويجب أن تصدر هذه القوانين على نحو يجعلها مقبولة لدى غالبية الشعب. ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة الفورية بشأن هذه القوانين على نحو يتماشى مع الممارسات الدولية.

تم اختيار الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور عبر انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. ويتمتع المقترح الصادر عن هذه الهيئة بالأغلبية القانونية اللازمة بموجب الإعلان الدستوري وأغلبية الأصوات داخل الهيئة من جميع المناطق الليبية التاريخية الثلاثة. ومن جانبنا، فقد قدمنا المساعدة للهيئة في مساعيها التوعوية الموجهة إلى الشعب الليبي والمجتمع الدولي.

إلا أن آراء الليبيين متباينة بشكل كبير تجاه المسودة الحالية للدستور. ولئن كان العديدون يتلهفون للتوجه مباشرة نحو الاستفتاء، هناك من هم غير مقتنعون بنصوص المسودة ويدعون إلى التعديل أو العودة إلى الدستور السابق أو يدعون إلى ضمانات معينة مع الإصرار على أنه في حال لم يتم ذلك، فإنهم سوف يعارضون تنظيم الاستفتاء بقوة.

إن اعتماد دستور يشكل محطة مفصلية في تاريخ الدول. ولا ينبغي أن يصبح سبباً للمزيد من الانقسام والتناحر والاحتقان. لذا فإن البعثة سوف تختتم مشاوراتها مع أوسع نطاق ممكن من شرائح الشعب الليبي من أجل تحديد الآجال الزمنية المناسبة الكفيلة بتمكين الشعب من التعبير بصورة ديمقراطية عن إرادته سواء عبر الاستفتاء أو الانتخابات الوطنية. وأتطلع إلى تقديم المقترح في الإحاطة الإعلامية المقبلة التي سأقدمها إلى المجلس.

وأثناء مرحلة وضع تصور لخطة العمل، طلبت أطراف ليبية عديدة تعديل الاتفاق السياسي الليبي. وقد حاولنا مراراً البحث عن صيغ مختلفة والتوفيق بين مختلف الآراء والبحث عن السبل الكفيلة بتلبية الطموحات. إلا أن الأطراف غير مستعدة لتقديم التنازلات اللازمة. وفي إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.8211)، ذكرت بأننا سنعطي فرصة أخيرة لتمرير هذه التعديلات إلا أنها لم تتم. بل إنها أصبحت عاملاً لتشتيت الانتباه.

آن الأوان لطي هذه الصفحة. إذ إنه من خلال التركيز على إجراء الانتخابات هذا العام، تتراجع بسرعة أهمية تعديل الاتفاق السياسي الليبي. مع ذلك، علينا أن نطالب المجلس الرئاسي في الأشهر الأخيرة المتبقية من فترته بأكثر من ذلك من حيث الإعداد بشكل جدي للانتخابات وتقديم الخدمات للشعب.

لم تغب حقوق الإنسان عن ذهننا قطّ. ففي التقريرين اللذين أعددناهما مؤخرا، الأول عن مراكز الاحتجاز والثاني، المقرر صدوره يوم غد، عن الخدمات الطبية، قمنا بتوثيق انتهاكات لا حصر لها من قبل الأطراف المسلحة ضد المدنيين. علاوة على ذلك، فإن استمرار تأثير الجماعات المسلحة على السياسة والاقتصاد أمر خطير، وثمة خطورة من توسعه ما لم تتم مقاومته، كما تجسد مؤخراً في قرار متنازع بشأنه صادر عن حكومة الوفاق الوطني يقضي بمنح صلاحيات لجماعة مسلحة لا يمكن أن تكون إلا لدولة ذات سيادة.

وتحقيقا لذلك، فقد وضعنا استراتيجية جديدة لمساعدة ليبيا على التعامل مع الجماعات المسلحة. ولهذا، فقد انخرطنا في مناقشات مباشرة مع الجماعات المسلحة بالتشاور الوثيق مع الحكومة. ونحن الآن في المراحل النهائية من المشاورات مع السلطات الليبية بغية وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية وصياغة خطة لتنفيذها. هذه الخطة لن تُنهي الجماعات المسلحة غداً ولكنها ستساعد في بدء هذه العملية الطويلة بشكل جدي.

إن مساعدة ليبيا على التعامل مع الجماعات المسلحة تتصدى لأحد التحديات العديدة التي تواجهها ليبيا في قطاع الأمن. فثمة حاجة أيضاً إلى زخم جديد لبناء قوات محترفة للشرطة والجيش، بما في ذلك مضاعفة جهودنا. وهذه الجهود تحتاج إلى المضي قدماً بخطى موحدة.

مع تمرير الميزانية، ينبغي أن تتدفق ثروات ليبيا إلى الشعب، ويجب أن يحدث هذا دون أية عوائق أو فساد. لكن مع مضي نصف هذا العام تقريباً، يجب أن تنظر ليبيا إلى مستقبلها أيضاً. إذ لا يزال الدعم الذي تقدمه الحكومة دون معالجة، وكذلك الفارق الحاد بين سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء ولا تزال تجارة البشر والتبادل التجاري غير المشروع للسلع يتدفق عبر الحدود. وتوفر هذه الجوانب فرصاً للقلة القليلة المتسببة في حالة الجمود السياسي في ليبيا، حيث تنهب خزائن الدولة وتقاوم أي أعمال قد تتحدى اقتصادها القائم على النهب. ولا بد من تفتيت هذا هو النموذج الاقتصادي المنحرف إذا ما أردنا إحراز تقدم مُجدٍ في العملية السياسية.

نحن نعمل على مواجهة هذه التحديات، وعليه تم في شهر نيسان/أبريل عقد اجتماع خاص على هامش اجتماعات الربيع لمؤسسات بريتون وودز في واشنطن العاصمة. وتعدّ الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ذات أهمية حيوية في دعم السلطات الليبية في إدارة سياستها المالية والنقدية، بل وأيضاً في ملاحقة أي سلوك جنائي يمس الأموال. غير أن هناك حدود لما يمكن القيام به ما لم تكن هناك مؤسسات موحدة قادرة على تحدي المصالح الخاصة، وذات مصداقية من أجل إدخال إصلاحات ذات مغزى. لقد استمرت الميوعة السياسية والاجتماعية التي أشرنا إليها في الإحاطة الإعلامية السابقة في التنامي.

لقد كان من دواعي سروري الكبير رؤية ليبيين من فصائل متناحرة يلتقون للتباحث فيما بينهم، من بينها الجماعات التابعة للنظام السابق في بنغازي أو بين ممثلين عن مصراته وترهونة والزنتان. ومع ذلك، ينبغي أن تتم هذه الاجتماعات سعياً لإحلال السلام.

كما رأينا أيضاً ترحيب الدول الأعضاء واهتمامها بدعم اللقاء بين الليبيين؛ حيث التقى في القاهرة ضباط قدموا من جميع أنحاء البلد في محاولة لتوحيد مؤسستهم، أو في الرباط حين اجتمع رئيسي المجلسين لأول مرة، أو في داكار حيث التقت مجموعات مختلفة من الليبيين للتباحث بشأن موقفها من العملية السياسية. ولا يمكن لمثل هذه الاجتماعات أن تعود بالفائدة إلا إذا كانت وفقا لخطة العمل الخاصة بليبيا.

وقد تم التعبير عن تضامن قوي للمنظمات الإقليمية في الاجتماع الأخير للجنة الرباعية المعنية بليبيا والذي عقد في القاهرة، وكذلك التضامن الذي أظهره الاجتماع الدوري للجنة الثلاثية لدول الجوار الثلاث الجزائر ومصر وتونس. ولا بد لي من أن أشكر الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي على دعوتي لاطلاع دولهم الأعضاء كل في محفله. كما أود أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في ضوء الجهود التي بذلناها في فرقة العمل المشتركة لدعم العودة الطوعية للمهاجرين وتحسين ظروف احتجازهم، على الرغم من عدم كفاية ذلك. وإلى جانب الدول الأعضاء، يجب أن نواصل عملنا مع السلطات الليبية لتحسين حياة المهاجرين الذين يعيشون في المراكز أو في المجتمعات المحلية.

لا يمكن لآمال الملايين أن تتعثر بسبب قلة ترغب في إبقاء الحال على ما هو عليه لمآرب شخصية. لذا يجب حل الهيئات الموازية التي لا تزال موجودة خارج نطاق ولايتها. ولا بد من إجراء الانتخابات. ولا بد للبلد أن يمضي قدماً. غير أن ذلك لا يمكن أن يتم دون دعم من هذا المجلس.

فحين تسمع ليبيا رسائل متضاربة في فحواها، فإننا نزيد من الانقسام ونقدم فرصة سانحة لكل من يريد أن يحرف مسار

العملية. ولكن حين ننطق بصوت واحد وواضح، فكونوا على ثقة بأنكم ستجدون آذاناً صاغية من الليبيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرّخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ٢٢ آذار/مارس إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، التي اجتمعت خلالها اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية، وقامت بعمل إضافي، تمثل في إجراء الموافقة الضمنية خطيا.

وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٣ نيسان/أبريل، ناقشت اللجنة رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، موجهة لي من منسق فريق الخبراء المعني بليبيا يعرب فيها عن بالغ قلق الفريق، الذي يتشاطره أعضاء اللجنة، بشأن تسرب التقرير المؤقت للفريق المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إلى وسائط الإعلام. واستمعت اللجنة إلى إحاطة إعلامية من الأمانة العامة ومنسق الفريق. وناقشت اللجنة أيضا، في إطار ”مسائل أخرى“، مسألة الأصول الليبية المجمدة عملا بقرارات مجلس الأمن في أعقاب تقارير تزعم بانخفاض قيم ووقوع خسائر.

وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، بعثت اللجنة برسالة إلى ليبيا ساعية للحصول على أي تحديث للإحاطات الخطية التي قدمت في أيار/مايو ٢٠١٧، عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦) بشأن حرس السواحل الليبية، ووحدات التخلص من الذخائر المتفجرة، والحرس الرئاسي. واعتبارا من ١ أيار/مايو، تنظر اللجنة في مقترحات إدراج أسماء ستة أفراد خاضعين لتجميد الأصول وتدابير حظر السفر في سياق استغلال المهاجرين وإساءة معاملتهم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة أيضا طلبا لرفع اسم من قائمة حظر السفر، من خلال مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملا بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، من شخص مدرج اسمه في القائمة، هي عائشة القذافي حيث إن اسمها حاليا مدرج في قائمة جزاءات اللجنة ضمن الخاضعين لتجميد الأصول وتدابير حظر السفر. وفقا للمبادئ التوجيهية المؤقتة للجنة، ونظرا لأنه تم إدراج اسم السيدة القذافي في القائمة بموجب قرار مجلس الأمن، فإن اللجنة ستضطلع بدور الدولة صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة، وستتخذ خطوات إضافية بعد تلقي أي تعليقات ممكنة من دول الجنسية والإقامة.

أخيرا، تلقت اللجنة معلومات من فريق الخبراء فيما يتعلق بسفينتي نادين ولين إس، اللتين خضعتا في السابق لبعض التدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط بصورة غير مشروعة، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة من ليبيا. وقد انتهت فترة إدراج السفينتين في قائمة الجزاءات، في ١٨ و ٢٩ نيسان/أبريل على التوالي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا شديدا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام السيد غسان سلامة، وبتقرير الأمين العام (S/2018/429). إننا ندعم تماما عمله وجهوده كممثل خاص من أجل تنفيذ خريطة طريق الأمم المتحدة.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز نحو تحقيق المصالحة الوطنية من خلال عملية المؤتمر الوطني. ومن المهم بذل كل ما في

وسعنا لدعم جميع الليبيين لكي يشاركوا في العملية السياسية. وكما قلنا منذ عدة أشهر، فإن الحالة الراهنة غير مستدامة. لذلك، نرحب بالجهود المبذولة للتحضير للانتخابات. ومن الإيجابي للغاية تسجيل ٢,٤ مليون ليبي الآن للتصويت، مما يعكس المطالب الشعبية بإنهاء الفترة الانتقالية والتوق إلى المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية. إن الليبيين يريدون كسر الجمود السياسي ودفع بلدهم إلى الأمام.

غير أن الشعب الليبي يعاني جراء الانقسامات والخلافات بين قادته. وكما حددت الأمم المتحدة، هناك ثلاثة عناصر من الضروري أن تشكل جزءاً من تسلسل العملية السياسية: الدستور، والانتخابات البرلمانية، والانتخابات الرئاسية. ومن المهم إدارة هذا التسلسل حتى يتم إجراء انتخابات موثوقة ويتم تعزيز الاستقرار. وقبل أن يتسنى إجراء الانتخابات، يجب على زعماء ليبيا الاتفاق على حزمة سياسية شاملة للجميع بشأن التدابير التقنية والأمنية والسياسية اللازمة لضمان أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وسلمية وأن النتائج مقبولة. وبوصفنا المجتمع الدولي ومجلس الأمن، فإننا بحاجة إلى توجيه رسالة وحيدة موحدة. يجب أن تصب جميع الجهود الوطنية في دعم الأمم المتحدة والتنسيق معها.

وبالانتقال إلى الاقتصاد، فإننا نرحب بميزانية ٢٠١٨، التي تمت الموافقة عليها في ٩ أيار/مايو، التي ستسمح للحكومة بدعم الخدمات العامة الحيوية. يحتاج قادة ليبيا الآن إلى العمل معاً لإنهاء معاناة الشعب الليبي مع تواصل الاستعدادات للانتخابات. وهم في حاجة ماسة إلى الاتفاق على إصلاحات اقتصادية، وتوحيد المؤسسات الاقتصادية الليبية وحل النزاع بشأن حوكمة البنك المركزي الليبي.

أخيراً، فيما يخص الأمن، إن انخفاض معدلات الضحايا منذ بداية عام ٢٠١٨ موضع ترحيب كبير. غير أن المأساة تستمر، بما في ذلك هجوم تنظيم داعش، الذي وقع في ٢ أيار/مايو على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. إنه تذكير صارخ بأن هذه الجماعات لا تزال تعمل على تقويض العملية الديمقراطية. ويجب علينا في المجتمع الدولي أن نبذل جهودًا متضافرة للمساعدة على تعزيز الترتيبات الأمنية للانتخابات حتى يتمكن الشعب الليبي من ممارسة حقه الديمقراطي بدون تهديد بالعنف. نحن ندرك أن القتال، لا سيما في سبها ودرنة، بين الانقسامات العميقة في ليبيا. يزيد القتال من معاناة الشعب الليبي ويجري استغلاله من قبل المتطرفين.

وعند الحديث عن الاستغلال، لا نزال نتذكر التقارير المروعة لما بدا أنه مزادات للعبيد يديرها متجرون بالمهاجرين. يجب أن نتخذ إجراء لإرسال إشارة مفادها أن المتجرين لا يمكنهم التصرف مع الإفلات من العقاب. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا هذه الجهود، بما في ذلك من خلال نظام جزاءات مجلس الأمن.

إن عام ٢٠١٨ عام حاسم بالنسبة لليبيا. إنه يمثل فرصة عظيمة لإنجاز ما طالب به الشعب الليبي منذ أمد طويل، والمتمثل في إقامة بلد مسالم وآمن ومزدهر، والحصول على فرصة لكي يكون له رأي في كيفية تحقيق ذلك من خلال تنظيم انتخابات ذات مصداقية. ويجب على المجتمع الدولي العمل مع الأمم المتحدة لدعم قادة ليبيا من أجل الوفاء بذلك. إن الفشل الآن بمثابة جلب لمزيد من المعاناة وإهدار لمزيد من الفرص ومزيد من التهديد لسلامنا وأمننا جميعاً.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص سلامة وسفير السويد على إحاطتيهما الإعلاميتين. إن الولايات المتحدة تدعم الجهود المبذولة للمساعدة في إحلال السلام في ليبيا.

لقد انتظر الشعب الليبي أكثر من سبع سنوات من أجل تحقيق مستقبل أفضل. وبعد الثورة على أحد أكثر الطغاة وحشية في العالم، لم يتحقق وعد الثورة الليبية. إن الرهانات على السلم

والأمن الدوليين عالية. لا يؤثر انعدام الأمن في ليبيا على الليبيين وحدهم. لقد استغلت جماعات مثل تنظيم داعش النزاع لترسيخ أقدامها في ليبيا. إن الأسلحة المتسربة من ليبيا تغذي العنف من الساحل إلى سيناء. تتآمر الميليشيات الوحشية مع العصابات الإجرامية لتهريب المهاجرين إلى أوروبا. إن غياب القانون في ليبيا هي مسألة تهمنا جميعاً.

في العام الماضي، ظهر فيديو مروع جذب انتباه العالم. وأظهر بيع مهاجرين كعبيد في ليبيا. لقد كان شيئا مقززا وغير إنساني. لا يوجد مكان في عالمنا للعبودية. يجب ألا نقبل أبداً الظروف التي قد تسمح بهذه الممارسة البربرية.

للأسف، تحدث انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين بشكل متكرر في ليبيا. وقد قال أحد الناجين اليائسين من مركز احتجاز ليبي، لمنظمة أطباء بلا حدود مؤخراً: ”لقد تحملت شهرين وثلاثة أسابيع ويوم واحد و ١٢ ساعة من الجحيم“. ولا يمكننا سوى تصور عدد آلاف المهاجرين الذين يعانون الأمرين في مرافق الاحتجاز الآن. إن الأزمة تتطلب اتخاذ إجراء فوري من جانب مجلس الأمن. والمجموعات المسؤولة عن هذه الانتهاكات هي نفسها التي تزعزع استقرار ليبيا. وأولئك الذين يعذبون المهاجرين واللاجئين يتربحون من التهريب. إنهم يستخدمون هذه الأرباح لتقويض سلطة المؤسسات الحكومية. وهؤلاء المهربون الذين لا يرحمون يهددون السلام والأمن في ليبيا.

في هذه المرة، مجلس الأمن في وضع يسمح له باتخاذ إجراءات والوفاء بمسؤولياته. ينظر المجلس في فرض جزاءات على ستة أفراد متورطين في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في ليبيا. سيشكل هذا الإدراج خطوة هامة في اتجاه مساءلة مرتكبي الانتهاكات. ونأسف لعدم توصل مجلس الأمن بعد إلى توافق في الآراء بشأن هذا الإدراج. إن عدم المضي قدماً بتلك الإجراءات، سيكون بمثابة استهزاء بالغضب العالمي العارم من تلك الانتهاكات. هناك دعم إقليمي قوي للإدراج على قائمة الجزاءات، والدليل الذي يظهر مشاركة الأشخاص الستة واضح. ولذلك، تأمل الولايات المتحدة أن يتمكن مجلس الأمن من المضي قدما في فرض الجزاءات في أقرب وقت ممكن من أجل ردع المزيد من الانتهاكات.

وفي غضون ذلك، نواصل تشجيع حكومة الوفاق الوطني على العمل عن كثب مع الوكالات الدولية لمساعدة المهاجرين واللاجئين الضعفاء. لقد قامت المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعمل جيد. حيث أنهما تساعدان على إعادة المهاجرين إلى أوطانهم بطريقة آمنة وطوعية من مرافق الاحتجاز ومساعدة من لديهم مطالبات بالحماية. يجب أن تكون المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرتين على مواصلة بذل هذه الجهود الهامة. وعلى المدى الطويل، بطبيعة الحال، يتطلب التصدي لحالة عدم الاستقرار في ليبيا التوصل إلى حل سياسي. وهذا ما يشارك فيه الممثل الخاص سلامة.

إن الولايات المتحدة مؤيد ثابت لحوار الأمم المتحدة، الذي يجب أن يكون عملية الوساطة الوحيدة. وستحول المبادرات الدولية المنفصلة الانتباه عن جهود الأمم المتحدة وتقوض احتمالات المصالحة الوطنية. وبينما تعمل الأمم المتحدة في المحادثات، يجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس. وينبغي عدم اتخاذ أي إجراء انفرادي خارج نطاق عملية الأمم المتحدة. ويجب أن يتوقف المفسدون السياسيون عن تقويض الحوار والانخراط مع الأمم المتحدة بحسن نية.

وكما قال الممثل الخاص سلامة، فإن الشعب الليبي يتوق إلى إجراء الانتخابات لوضع نهاية للحكومات الانتقالية ولفترات الانتقال السياسي.

ولذا، فإننا نقدر التقدم الذي حققته الأمم المتحدة في التحضير للانتخابات. ويجب أن يتم الإعداد لهذه الانتخابات إعدادا جيدا حتى لا ينتهي بنا الأمر إلى مزيد من عدم الاستقرار.

وثمة توافق قوي في الآراء على الصعيد الدولي بشأن الحاجة إلى أساس دستوري حتى يتم إجراء الانتخابات. وتؤيد الولايات المتحدة هذا التوافق في الآراء. إن القادة الليبيين بحاجة إلى أن يلتزموا بالعملية الانتخابية وباحترام إرادة الشعب الليبي على حد سواء. ويجب أن تتوفر للممثل الخاص سلامة مساحة للتشاور مع قادة ليبيا بشأن كيفية المضي قدما بالعملية الديمقراطية والدستورية الشاملة. ونتطلع إلى سماع المزيد منه بشأن الخطوات التالية.

لقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٣٢ مليون دولار من أجل دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات، وصياغة الدستور الجديد في ليبيا. ونحث المانحين الآخرين على أن يرقوا إلى ذات المستوى لتلبية احتياجات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا، حتى تتمكن الحكومة من الانتهاء من أعمالها التحضيرية. لقد هاجم الإرهابيون، في ٢ أيار/مايو، مقر لجنة الانتخابات الوطنية في طرابلس. إننا ندين هذا الهجوم الجبان الذي لن يعمل إلا على تعميق التزامنا بدعم الانتخابات الحرة والنزيهة. ونحن ندرك الشجاعة الهائلة للمسؤولين عن الانتخابات، الذين يواصلون القيام بعملهم على الرغم من هذه التهديدات. إنهم يعملون من أجل المساعدة في بناء الديمقراطية في ليبيا، ويستحقون مساندتنا الكاملة. إن مثل هؤلاء الناس هم من نحن بحاجة إلى أن نتذكرهم في مجلس الأمن. إننا بحاجة إلى دعم الليبيين الذين يكافحون في سبيل السلام بدلا من الذين يكافحون من أجل مصالحهم الأنانية الخاصة. ويجب على الليبيين الذين ينأون بأنفسهم عن عملية الأمم المتحدة أن يفهموا ضرورة جلوسهم إلى الطاولة.

فعلى الرغم من كل الانفلات الأمني، هناك أمل. لقد حضر طالب يدعى سالم ويبلغ من العمر ٢٤ سنة، كان قد شارك في الثورة في العام ٢٠١١، حلقة عمل بشأن المصالحة. وقد قال سالم وهو يفكر في تجاربه:

”إنني أرفض المشاركة في عمل من أعمال الانتقام. فذلك لم يكن الغرض من ثورة ٢٠١١. وإذا ما ذُكِرنا بأن تطلعنا كان لنيل الحرية وحياة أفضل، قد نبدأ في التفكير بشكل مختلف“.

سالم محق. فقد آن الأوان منذ وقت طويل كي يقوم قادة ليبيا بتنحية خططهم الضيقة جانبا والتفكير بدلا من ذلك في تطلعات الشعب الليبي. وقد آن الأوان منذ وقت طويل ليعمل الليبيون معا حول قضية حكومة مستقرة وموحدة وديمقراطية. ولن تتردد الولايات المتحدة في استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لمساعدة الليبيين على تحقيق هذا الهدف.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية وأشيد به مرة أخرى على ما يبذله من جهود دؤوبة للمضي قدما بعملية الانتقال السياسي في ليبيا. وأود أن أؤكد له هنا مرة أخرى، باسم فرنسا، دعمنا الكامل والثابت. وأتوجه بالشكر كذلك إلى ممثل السويد على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة الجزاءات.

النقطة الأولى التي أود أن أثيرها تتعلق بالاستقرار السياسي والمصالحة في ليبيا. فكما أخبرنا الممثل الخاص هذا الصباح، إنه يواصل مشاوراته في جميع أنحاء البلد في إطار عملية المؤتمر الوطني، التي تهدف إلى تشجيع المصالحة والوفاء بالشروط اللازمة لإجراء الانتخابات.

وقد راقبنا عن كثب المشاورات الشعبية التي جرت في أكثر من ٢٠ مدينة ليبية، وكذلك مختلف قنوات الحوار السياسي والعسكري التي يعمل الممثل الخاص على المواءمة بينها. إننا نرحب بالاضطلاع بهذه المهمة المعقدة والصعبة، التي يجري تنفيذها في جميع أنحاء البلد، وتجعل من الممكن استشارة الشعب الليبي فيما يتعلق بتطلعاته المتعلقة بمستقبل البلد. وتشكل هذه الجهود عنصرا حيويا في الحد من التوترات والتوصل إلى حل سياسي شامل على أساس اتفاق الصخيرات.

وقد برز توافق في الآراء في ليبيا على ضرورة إحياء عملية الانتقال الديمقراطي من خلال الانتخابات. فالانتخابات هي السبيل الأمثل لإيجاد زخم إيجابي في ليبيا. والحماس الشعبي الذي تجسد في تسجيل ٢,٥ مليون ناخب ليبي تقريبا إشارة إيجابية. وإجراء انتخابات عامة وحرة وذات مصداقية وشفافة وديمقراطية في عام ٢٠١٨ س يتطلب تهيئة بيئة سياسية وأمنية كافية والتزاما من جانب جميع شرائح المجتمع باحترام نتائجها. وإجراء الانتخابات البلدية الأولى في الزاوية في ١٢ أيار/مايو بنسبة إقبال جيدة بلغت ٦٢ في المائة أمر مشجع للغاية.

إن الوضع الراهن غير مقبول. ومن مسؤولية جميع أصحاب المصلحة الليبيين الآن احترام الرأي العام، الذي يؤيد إجراء انتخابات.

النقطة الثانية التي أود أن أثيرها تتعلق بالتطورات في الحالة الأمنية، فضلا عن حالة الإرهاب، الذي لا يزال يشكل تهديدا حقيقيا لليبيا. وكما نعلم جميعا، فإن العقبات الأمنية في ليبيا لا تعد ولا تحصى والحالة في الميدان ما زالت هشة، كما يتضح من الهجوم الذي نفذ في ٢ أيار/مايو ضد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس، الذي تمت إدانته بشكل قاطع. ولا تزال الحالة متوترة في سبها، مع وقوع اشتباكات بين قبيلتي تبو وأولاد سليمان. ومن الأهمية بمكان حماية السكان المدنيين في درنة.

وتدين فرنسا جميع الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في ليبيا، التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في البلد. إننا ندعو الشعب الليبي إلى التكاتف في مكافحة هذه الآفة. ويجب أن نعزز الحوار بين القوات المسلحة، بغية توحيدها تحت سلطة مدنية واحدة. وهنا أشيد بجهود القاهرة تحقيقا لتلك الغاية، دعما لجهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام.

فنحن لن نتمكن من قهر الإرهاب وضمان الأمن الدائم، إلا بحل سياسي شامل. ويجب أن يشمل ذلك الحل المصالحة الوطنية والوحدة المؤسسية وتعزيز الدولة، التي يجب أن تكون قادرة على ممارسة سيطرتها على كامل أراضيها.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالاقتصاد القائم على السلب، وهو سرطان أصاب ذلك البلد، ينخره من الداخل. وتعمل الجهات العديدة المستفيدة من الحالة على تعزيز عدم الاستقرار، ومختلف أشكال التهريب التي تكثر في ليبيا وتغذي هذا الاقتصاد القائم على السلب، الذي يرسخ الوضع الراهن ويضعف الدولة. ويجب علينا أن نفكر جماعيا في سبل كسر هذه الحلقة المفرغة بصورة نهائية. إن جهودنا مركزة، في الوقت الراهن، على عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط، التي تهدف إلى مكافحة تهريب المهاجرين وانتهاك حظر توريد الأسلحة. كما نتخذ إجراء على مستوى مجلس الأمن لمكافحة التصدير غير المشروع للنفط الخام والمكرر، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن الأهمية بمكان أيضا صون المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية، ولا سيما البنك المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، وتوضيح مسألة أدارة البنك المركزي. وسنظل نشطين داخل مجلس الأمن للنظر في جميع الأدوات المتاحة لنا لكبح جميع هذه الأنشطة غير المشروعة وما ينجم عن ذلك من تبديد لثروات البلد.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة: محنة المهاجرين الذين يمرون عبر ليبيا. إن موقف فرنسا واضح: فنحن نعتقد أن المسؤولين عن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين يجب أن يخضعوا للجزاءات في إطار النظام القائم لجزاءات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، عملت فرنسا جنبا إلى جنب مع شركائها الأوروبيين والأمريكان، بدعم من الحكومة الليبية، بشأن اعتماد مجلس الأمن جزاءات تستهدف مهربي المهاجرين. ويحدونا الأمل في أن نتمكن قريبا من التوصل إلى توافق في الآراء ومن كفالة اعتماد لجنة الجزاءات قائمة في ذلك الصدد.

ويجب أن نوحد جهودنا في مواجهة تلك الأعمال التي ليست بغيضة فحسب، ولكنها كذلك مزعزعة للاستقرار في

البلد وفي المنطقة بشكل كبير. لذا، أناشد جميع أعضاء مجلس الأمن تحمل مسؤولياتهم بشأن هذه المسألة الأساسية، التي تمثل أولوية بالنسبة لفرنسا.

وأود أيضا أن أشيد بالتقدم الذي أحرزته فرقة عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، التي تجتمع بانتظام، وتحرز تقدما ملموسا في تنفيذ خارطة طريق أبيدجان. إننا نواصل حوارنا مع السلطات الليبية لتيسير المساعدة على العودة الطوعية، التي تشرف عليها المنظمة الدولية للهجرة، ولتعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتنان وفد بلدي للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على المعلومات المقدمة في تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/429) والتقرير المتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٥٧ (٢٠١٧) (S/2018/451). ونشكر أيضا السفير أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على موافاتنا بالمعلومات عن أنشطة اللجنة.

ونعرب عن امتناننا للاتحاد الأفريقي لما يبذله من جهود للوساطة والبحث عن حلول، وكذلك عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط - عملية صوفيا - في عملها الرقابي المكثف على تهريب الأسلحة والمواد ذات الصلة في أعالي البحار إلى ليبيا ومنها، وبالتالي منع الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على الأسلحة وانتشارها. ونؤيد تماما مثل هذه التدابير وتلك الواردة في القرارين ٢٣٦٢ (٢٠١٧) و ٢٣٨٠ (٢٠١٧) ذات الصلة بمنع تصدير النفط من ليبيا بطريقة غير مشروعة ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، بشرط التزامها بجميع الضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي. ونرى أنه يجب تمديدها إلى حين إنهاء النزاع وتمكن الحكومة الليبية من السيطرة الكاملة على الوضع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحث الحكومة الليبية على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة على وضع حد لهذه الخروق ومضاعفة جهودها الرامية إلى ضمان تقديم المسؤولين من الجانبين عن تلك الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديمهم إلى العدالة.

وبالرغم من هذه الخطوات القصيرة إلى الأمام فإن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يركزا بصورة عاجلة على الآثار السلبية لهذا النزاع السياسي والعسكري على الحالة الاقتصادية والإنسانية في البلد. ويؤثر استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والميليشيات ووجود جماعات إرهابية من بلدان أخرى على ما يزيد على مليون شخص ما أدى إلى تشرد داخلي كبير وازدياد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في كثير من أنحاء البلد. وتتطلب هذه الحالة إيجاد حل لها على الفور أو سريع نسبيا على الأقل كما قلنا في مناسبات أخرى، لبعث بصيص من الأمل لضحايا الحرب.

ويرى وفد بلدي أنه من الضروري إنهاء وجود الجماعات المسلحة والميليشيات والمنظمات الإرهابية التي تعمل حاليا في إفلات كبير من العقاب وتعتبر عاملا رئيسيا في عدم الاستقرار السياسي في الأراضي الليبية، علاوة على الاشتباكات بين مختلف العشائر. ولا مناص من الآثار الإقليمية للحالة في ليبيا حيث تضررت منها الكثير من البلدان الأفريقية. ومن شأن المشاكل الأمنية في ليبيا وانعدام الاستقرار فيها أن يؤثر تدريجيا على بلدان المنطقة حتى تصبح تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، تعرب حكومة بلدي عن تأييدها الكامل لبيان مفوضية الاتحاد الأفريقي الصادر في ٢ أيار/مايو الذي يدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في مبنى المفوضية العليا للانتخابات الوطنية في طرابلس وأودى بحياة ١٤ شخصا وإصابة عدة أشخاص من بينهم عدد من

موظفي اللجنة وضباط الشرطة. ويجب ألا ينتقص ذلك الهجوم المستفز على الشعب الليبي وحكومته من الجهود الرامية إلى تهيئة البلد للمصالحة الوطنية وتنظيم الانتخابات الوطنية. ونناشد أيضا الجهات السياسية الليبية الفاعلة ونؤكد مجددا ضرورة تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات التي ستكون خطوة هامة نحو حل الأزمة السياسية. ونعيد التأكيد أيضا على أن حل النزاع السياسي والعسكري في ليبيا بيد الليبيين أنفسهم مستعينين في ذلك باستقلال بلدهم وسيادته. ونرحب في ذلك الصدد باتفاق السلام الموقع في ١١ أيار/مايو في داكار بين أكثر من ٢٠ من الزعماء السياسيين الليبيين، بمن فيشهم شخصيات أكثر نفوذا وتمثيلا لجميع الحركات السياسية والاجتماعية في البلد. ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه الأيام الثلاثة من تبادل الأفكار بين الليبيين إلى تحقيق المصالحة والسلام والتنمية المستدامة.

ونصر مرة أخرى على السعي إلى إيجاد حل سلمي واتخاذ تدابير أكثر فعالية لحماية المدنيين الأكثر ضعفا، وخاصة المهاجرين، الذين لا يزالون يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان غير القانوني من الحرية والاحتجاز التعسفي والعمل القسري. ويعني التغاضي عن مثل ذلك النشاط الانتكاس والمعاناة من الألم والغضب ذاتهما اللذين يود الكثيرين نسيانهما.

ختاما، نثني على عمل البعثة لما بذلته من جهود لوضع إطار دستوري من شأنه إنهاء الفترة الانتقالية السياسية في ليبيا عن طريق الحوار والمصالحة بين أطراف النزاع الداخلي. وذلك في رأينا، هو السبيل الوحيد لوضع حد لهذا النزاع الطويل المؤلم الذي يشكل مصدرا للقلق الشديد.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة، ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، والسفير السويدي أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما الهامتين.

وتؤيد بيرو الجهود التي يبذلها الممثل الخاص سلامة لتعزيز عملية شاملة في ليبيا ستفضي تدريجيا إلى استفتاء دستوري يليه عقد انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وآمنة بمشاركة واسعة النطاق من جميع المواطنين والقوى السياسية. ونرى أنه ينبغي أن يساعد الدستور الجديد، من حيث قدرته على التعبير عن التوافق الوطني، على إنشاء الأطر المؤسسية والإدارية اللازمة لبناء السلام المستدام في ليبيا. وسيكون من الضروري أيضا اعتماد تشريعات انتخابية جديدة لاستكمال سجل الناخبين الجديد. ويجب على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن يوحد صفوفه في دعم المساعي الحميدة التي تنشرها بعثة الأمم المتحدة لكفالة اتفاق المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب على السلطة التنفيذية اللازمة لإجراء العمليات الانتخابية في مواجهة التحديات والتهديدات الخطيرة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، ولا سيما إطلاق المؤتمر الوطني بغرض بناء الثقة وتحقيق المصالحة بين الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني، ونشجع زيادة مشاركة النساء والشباب. ونرى أيضا أن من المهم المضي نحو إعادة إدماج العناصر المسلحة في حياة المجتمع المدني وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن الأمن، خاصة وأننا نلاحظ مع الشعور بالقلق استمرار حوادث العنف.

ويجب أن ندين استمرار الهجمات الإرهابية، مثل ذلك الهجوم الذي شن على مرافق المفوضية العليا للانتخابات الوطنية في طرابلس، ونشدد على الحاجة الملحة للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشعر بالقلق إزاء الإفلات من العقاب الذي يشجع على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وزيادة ضعف المهاجرين واللاجئين. ونأمل أن تتمكن فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من وضع حد لشبكات الاتجار بالأشخاص. ومن المهم أيضا النظر في فرض جزاءات على المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة.

وفي الوقت نفسه، نرى حاجة ملحّة إلى بناء القدرات المالية للموافقة على ميزانية عامة ومكافحة الفساد. وهذا أمر ضروري لمواجهة الحالة الإنسانية الصعبة التي لا تزال مستمرة في أجزاء مختلفة من البلد ولتمكين البلد من التحرك صوب تحقيق السلام المستدام مع تعزيز تنميته.

أود أن أختتم كلمتي، سيدتي الرئيسة، بتسليط الضوء على العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وما تقدمه من تضحيات، في سياق الاستقطاب المتزايد وانعدام الأمن، وبالإعراب عن دعم بيرو للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن. وكما يذكرنا تقرير الأمين العام (S/2018/429)، فإن الحالة في ليبيا لا تزال صعبة للغاية، ونثني على جهوده الدؤوبة من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة والعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. وأود أن أسلّط الضوء على ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، إن الحالة الأمنية في ليبيا لا تزال هشة. وكان الهجوم الإرهابي على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والذي ندينه، تذكيراً صارخاً بتلك الحقيقة. ومع ذلك، نلاحظ التحسن التدريجي للحالة الأمنية في طرابلس. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتوطيد هذه التحسينات والبناء عليها. ويتحتّم على جميع الأطراف الامتناع عن التهديدات أو الإجراءات المزعزعة للاستقرار التي تهدد بعكس مسار هذا الاتجاه.

ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه الممثل الخاص وردده متكلمون آخرون إزاء تصاعد العنف في مدينة درنة. وفي حين ننوّه بالالتزامات التي قُدّمت بتجنّب المدنيين، لا يمكن تجاهل احتمال وقوع إصابات كبيرة أخرى بين المدنيين. ونكرر دعوة جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك حماية المدنيين والسماح لهم بالعبور الحر والآمن. ويساورنا القلق أيضاً إزاء تصاعد العنف في الجنوب، لا سيما في سبها، حيث نشجّع على استمرار التعاون الإقليمي من أجل نزع فتيل النزاع على النحو الذي أوضحه الممثل الخاص في هذا الصباح.

ونرحّب بالتركيز في تقرير الأمين العام على حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونرحّب على وجه الخصوص بالزيارات التي جرت إلى السجون ومرافق الاحتجاز في ليبيا وتوثيق الانتهاكات واسعة النطاق، مثل التعذيب والعنف الجنسي والجنساني والاحتجاز التعسفي – في شرق البلد وكذلك في غربها. ومن الواضح أن آلاف الأفراد يقبعون الآن في الحجز، ولا يعرف الكثيرون منهم التهم الموجهة إليهم أو ما يخبئه المستقبل لهم. وهذا أمر غير مقبول بالمرّة. وثمة حاجة للمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المحتجزين. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة وصول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى إلى مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك إلى سجن معيتيقة.

ونشيد بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تلك المسائل. ونشجع استمرار التعاون والدعم، لا سيما للعمل الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا.

ثانياً، نؤكد من جديد دعمنا الثابت للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في ليبيا. ونحثّ جميع القادة الليبيين على المشاركة البنّاءة وتهيئة الظروف القانونية والسياسية والأمنية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لإنهاء فترة الانتقال التي طال أمدها في ليبيا.

ونعبر عن إعجابنا بالنهج الطموح الذي ينطلق من القاعدة المتّخذ في المشاورات الجارية للمؤتمر الوطني في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك النشاط القيّم على شبكة الإنترنت لإشراك مزيد من الليبيين في العملية السياسية. وتساعد هذه المبادرات على بناء الثقة في العملية السياسية وتساهم في زيادة شرعية الانتخابات.

وإذ نمضي قدماً، يجب بذل كل جهد ممكن لتعزيز التمثيل المتساوي المرأة ومشاركتها في العملية السياسية والانتخابية. ويشمل ذلك كفالة أن تتاح للنساء من جميع أنحاء البلد إمكانية الوصول إلى معلومات عن الإجراءات الانتخابية وفرصة الترشح للانتخابات. وبذل جهود ملموسة لمنع الوصم والتصدي لجميع أنواع التهديدات الأمنية التي تواجه المرشحات أمر أساسي. وبصفتي الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالمرأة والسلام والأمن، يسرنا إضافة ليبيا بوصفها بلد تركيز لعام ٢٠١٨. ونهدف إلى مواصلة تزويد المجلس بأحدث المعلومات والتحليلات المتعلّقة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في ليبيا، والتي نأمل أن تُحسّن توجيه مداولاتنا.

أخيراً، أود أن أتطرّق إلى حالة اللاجئين والمهاجرين، كما فعل الكثيرون غيري في هذا الصباح. فما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء حالة أكثر من ٠٠٠ ٥ لاجئ وما يُقدّر بـ ٠٠٠ ٧٠٠ مهاجر حالياً في ليبيا. فغالبا ما يكون اللاجئون والمهاجرون عرضة للخطر ومهددين بالاستغلال أو الاحتجاز التعسفي. ونودّ أن نسلط الضوء على عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في مساعدة اللاجئين والمهاجرين في ظل هذه الظروف الصعبة، ونؤكّد أهمية إمكانية الوصول الكامل للجهات الفاعلة الإنسانية. ويلزم بذل جهود جدية للحماية من الانتهاكات والخروقات لحقوق الإنسان وتحقيق المساءلة وتعزيز التغييرات في السلوك من أجل وضع حد للإفلات من العقاب. ونعتقد أن المجلس يجب أن يتضافر ويرسل إشارة قوية في هذا الصدد. ويشمل ذلك استخدام الجزاءات لاستهداف المسؤولين عن تهريب الأشخاص والاتجار بهم.

إن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في ليبيا من أعقد المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد كلّفنا البعثة، تحت قيادة الممثل الخاص سلامة، بمهمة ضخمة لدعم الشعب الليبي في المضي ببلده إلى الأمام. ويجب أن نواصل الوقوف صفاً واحداً وأن نوفر لهم دعمنا الكامل.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، السيد سلامة، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأكرر دعم كوت ديفوار للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. وأثني أيضاً على السفير أولوف سكوغ على إحاطته الإعلامية الجيدة.

ويود بلدي أن يغتنم فرصة هذه الجلسة بشأن ليبيا ليدين بشدة الهجوم الذي شُن على المقر الرئيسي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية في ٢ أيار/مايو. فقد أبرز ذلك الهجوم، الذي تبنّاه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، هشاشة الحالة الأمنية، وهو يتطلب منا بذل جهود مشتركة للتصدي على نحو ملائم للإرهاب ولمسألة الجماعات المسلحة التي تشكل تهديداً حقيقياً لعملية السلام الليبية.

على الرغم من أن الحالة الأمنية ما زالت مدعاة للقلق، يجب ألا نغفل عن التقدم المحرز في العملية السياسية الجارية. وفي هذا الصدد، يودّ وفد بلدي أن يرحّب بالاجتماعات بين أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بغية التوصل إلى حلول توفيقية بشأن الأحكام الهامة الواردة في الاتفاق السياسي الليبي والتي يدور حولها خلاف. ولا يزال الاتفاق، الذي أقرته الأمم المتحدة، الإطار المرجعي الوحيد الصالح لقيادة ليبيا نحو عملية انتقال ديمقراطي تتسم بالمصداقية وتشمل الجميع.

ونرحّب بحقيقة أن المحكمة العليا الليبية تمكّنت من إزالة العقبات القضائية لتمهيد الطريق أمام الاستفتاء القادم على الدستور الجديد، والذي سيكون بمثابة حجر الزاوية لسيادة القانون التي يتطلع إليها جميع الليبيين.

كما نثني على دعم الليبيين للعملية السياسية الجارية ورغبتهم الواضحة في وضع حد نهائي لحالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلد. وتتجسّد تلك الرغبة في ارتفاع معدل تسجيل الناخبين بين الليبيين؛ والمصالحة بين الجماعات المسلحة

في مدينتي مصراتة والزنتان؛ والتدابير التي اتخذها العمد والممثلون المحليون المنتخبون لإجراء الانتخابات البلدية في الوقت المناسب. كما أدت رغبة الليبيين في السلام إلى المشاركة الكبيرة في ٤٢ اجتماعاً في ٢٧ محلّة من البلد، وهي المرحلة الأولى من العملية السياسية الشاملة للجميع التي ستفضي إلى عقد مؤتمر وطني.

ويبشّر التقدم الكبير الذي نراه على أرض الواقع بنجاح الجهود التي يبذلها السيد سلامة لإعادة إحلال السلام والاستقرار في ليبيا. ويود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن تهنئته على التقدم الذي أحرزه في هذا الوضع البالغ الصعوبة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن حل الأزمة الليبية ذو أهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا كلها، بما في ذلك آثارها على منطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي أدى إلى عقد لجنة الاتحاد الأفريقي العليا المعنية بليبيا لاجتماع في أديس أبابا في ١٧ نيسان/أبريل.

ويحيط بلدي علماً بأوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بهدف إنهاء الإفلات من العقاب الذي طال أمده في ليبيا.

وتشيد كوت ديفوار بالجهود التي تبذلها الحكومة الليبية من أجل وضع حد للاتجار بالمهاجرين في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بالنظر في إمكانية توسيع نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لتشمل الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وما زلنا نؤيد إدراج الأشخاص أو الكيانات المتورطة في الاتجار بالمهاجرين أو تهريبهم في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

كما يشعر وفدي بقلق بالغ إزاء حصار الجيش الوطني الليبي لمدينة درنة. وندعو الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار ومتابعة الحوار للتغلب على خلافاتها.

وعلى الجبهة الإنسانية، يدعو بلدي على وجه الاستعجال إلى التنفيذ الفعال لخطة الاستجابة الإنسانية الليبية لعام ٢٠١٨ لتلبية الاحتياجات الملحة لذا العام لـ ٩٤٠ ٠٠٠ ليبي في جميع أنحاء البلد.

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار تأييدها لخطة عمل الممثل الخاص للأمين العام. ونحض المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل له من أجل النهوض بعملية المصالحة الوطنية وإرساء الأسس للسلام والاستقرار الدائمين في ليبيا من خلال عملية ديمقراطية شاملة للجميع. ويود وفدي أيضا أن يشيد بالعمل الذي يقوم به موظفو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذين بدأ للتو النشر في طرابلس.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام سلامة والسفير سكوغ على ما قدماه من معلومات محدثة شاملة عن الحالة في ليبيا، وأنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

لقد انقضت ثماني سنوات تقريبا منذ بداية النزاع في ليبيا، ولا تزال الحالة في البلد أبعد ما تكون عن الاستقرار. لا تزال ليبيا تواجه تحديات عديدة، بما في ذلك على المسار السياسي. إن عدم استقرار البيئة الأمنية والأنشطة الإرهابية، فضلا عن التحركات الجماعية للاجئين والمهاجرين، كلها لا تزال تشكل مصدر قلق كبير.

وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذها الليبيون وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي، فإن العنف والمواجهات بين الجماعات المسلحة المتنافسة في ازدياد. هذه الأعمال لا تهدد حياة مئات المدنيين فحسب، بل وتقوض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. وتعتقد كازاخستان أن الاتفاق السياسي الليبي لا يزال الإطار السليم الوحيد لوضع حد للأزمة التي طال أمدها خلال الفترة الانتقالية.

غير أننا بحاجة إلى المضي قدما نحو تحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة إلى مواصلة الالتزام القوي بالهدف المشترك المتمثل في السعي إلى تسوية سياسية للأزمة والتنفيذ الشامل للاتفاق السياسي الليبي. ومن الأهمية بمكان أن تواصل سلطات طرابلس وطبرق انخراطها من أجل حل الخلافات على أساس الحوار الشامل للجميع من خلال الوسائل السياسية.

ولا يزال من الضروري الحفاظ على وحدة مجلس الأمن ودعم عمل البعثة والممثل الخاص للأمين العام سلامة. ويرحب وفد بلدي بالجهود التي يبذلها السيد سلامة للمشاركة البناءة وتقديم الدعم لحوار نشط وشامل فيما بين جميع أصحاب المصلحة الليبيين. ونحن نشجعه على مواصلة هذه الجهود من أجل توسيع نطاق دعمهم والتزامهم بالعملية السياسية. إن صياغة دستور وعقد انتخابات ذات مصداقية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ووضع حد للفوضى السائدة في البلد هي السبل الأساسية لتحقيق التقدم في ليبيا، والتي يجب علينا جميعا أن نعمل بشأنها.

يجب على المجتمع الدولي تهيئة الظروف المواتية للنهوض بالحوار السياسي الليبي. وبذلك، ينبغي الإبقاء على أولية الأمم المتحدة باعتبارها الوسيط الرئيسي. إننا نؤيد تأييدا كاملا ملاحظة الأمين العام في أحدث تقرير له (S/2018/429) بأن المشاركة الدولية والإقليمية لا تزال تضطلع بدور حيوي في دعم جهود الأمم المتحدة لمعالجة الأزمة في ليبيا.

أخيرا، فإنه من المهم للغاية، فيما يتعلق بنظام الجزاءات، أن تستخدم موارد ليبيا النفطية لصالح جميع الليبيين. ولا بد من إنفاذ الامتثال الصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا.

السيد إنتشوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية، ونغتنم هذه الفرصة لكي نعرب له مرة أخرى عن دعمنا غير المحدود للعمل الرائع الذي يواصل القيام بها. وبالمثل، نعرب عن التقدير للإحاطة التي قدمها السفير أولوف سكوغ عن الأنشطة التي اضطلع بها بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وإذ نحيط علما بتقارير الأمين العام عن تنفيذ القرارين ٢٣٧٦ (٢٠١٧) و ٢٣٥٧ (٢٠١٧)، هناك حاجة واضحة وملحة إلى التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي من أجل إنهاء الفترة الانتقالية. وينبغي أيضا تعزيز هذه المهمة من خلال الامتثال لأحكام خطة العمل التي وضعها الممثل الخاص، والتي تحدد بوضوح وبصورة منهجية خريطة طريق لتحقيق تلك الغاية.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز، نود أن نسلط الضوء على حقيقة أن المحكمة العليا الليبية قامت، في شباط/فبراير، أخيرا بتسوية القضايا المرفوعة ضد جمعية صياغة الدستور أمام المحاكم الإدارية، مما يزيل العقبات القانونية التي حالت دون إجراء الاستفتاء الوطني على الدستور الجديد. ونتطلع إلى المهام التي يضطلع بها مجلس النواب لوضع الهيكل التشريعي والتنظيمي الضروري لتحديد العناصر والشروط اللازمة لإجراء الاستفتاء والعمليات الانتخابية اللاحقة بشكل واضح. هذا التطور المعياري أساسي أيضا من أجل إنشاء مؤسسات موثوقة وقادرة، وهي الأساس الذي ترتكز عليه الدولة.

ومن نفس المنطلق، نسلط الضوء على التقدم المحرز في تسجيل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للناخبين. ووقت صدور التقرير، كان قد جرى تسجيل حوالي ٥,٢ مليون شخص، نصفهم تقريبا من النساء. يبين هذا مرة أخرى أهمية دور المرأة في مستقبل ليبيا. ولذلك، من الضروري ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات الانتخابية، وكذلك الشباب وجميع شرائح المجتمع.

ونسلط الضوء أيضا على الجهود والمبادرات لتحقيق المصالحة والتقارب بين القبائل والمجتمعات المحلية التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة في مناطق الكفرة ومصراتة والزنتان. ونحن مقتنعون بأن تعزيز ذلك الحوار والتبادل المستمر لوجهات النظر بشأن حرية التنقل وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات والمساءلة والعدالة من شأنه إرساء فهم مشترك سيسهم في منع نشوب النزاعات والتوترات في المستقبل.

كما نقدر ونبرز الجهود الجارية التي تواصل بذلها مختلف المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وبلدان مثل مصر والجزائر وتونس، من بين جهات أخرى، لتعزيز العلمية السياسية الليبية وخطة العمل ودعمهما والنهوض بهما.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن الزيادة المقلقة في أعمال العنف والاقتتال فيما بين الأطراف لا تزال تشيع الخراب. إن التدفق المستمر للتقارير المتعلقة بعمليات الاختطاف والتعذيب والاحتجاز التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، ولا سيما في مدن سبها ودرنة وبنغازي وطرابلس، تثير القلق، لا سيما عندما يكون من الواضح، وفقا لتقرير الأمين العام، أن ١٦ شخصا على الأقل قتلوا وجرح حوالي ٣٠ شخصا في تبادل إطلاق النار خلال اشتباكات متفرقة ونتيجة استخدام المتفجرات في الأماكن العامة والمدنية في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، يكرر وفد بلدي مرة أخرى مناشدته الأطراف والجهات الفاعلة المحلية أن تلقي أسلحتها وتمتنع عن أي خطاب يسعى لتبرير العنف كوسيلة لتحقيق أي هدف، لأن هذه السلوكيات تهدد حياة الأبرياء وتقوض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

كما أن الوجود المستمر على الأراضي الليبية للمقاتلين غير النظاميين والجماعات المسلحة الأجنبية الذين ينخرطون في الاشتباكات المسلحة في جنوب البلد يشكل تهديدا خطيرا للعملية السياسية ولتحقيق الاستقرار في ذلك الجزء من البلد. ويزداد هذا التهديد تفاقما جراء وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وقدرته على الاتجار بالأسلحة، رغم الحظر المفروض، وتنسيق وشن هجمات فتاكة، كالهجوم على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس في ٢ أيار/مايو، الذي قتل فيه أكثر من ١٥ شخصا. إننا ندين هذا الهجوم بأشد العبارات الممكنة. إن وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والخلايا النائمة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يشكل تهديدا وشيكا لا يعرض أمن ليبيا للخطر فحسب، بل والمنطقة بأسرها.

إننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التزام المجلس الرئاسي والجيش الوطني الليبي بفتح وإجراء تحقيقات في هذه الانتهاكات، إلا أنه لم يتمّ حتى الآن تقديم شخص واحد إلى العدالة في هذه الانتهاكات. إن وفاة أحد المحتجزين في سجن عين زارة، والتي يرجّح أنها كانت بسبب التعذيب، تجعل الحالة أكثر إلحاحا ومدعاة للقلق. إن تواتر التقارير عن انتهاكات حقوق المهاجرين، الذين يُحتجزون إلى أجل غير مسمّى في مراكز الاحتجاز في ظروف غير مناسبة ويتعرضون للمعاملة مهينة والتعذيب والعمل القسري والعنف الجنسي والحرمان من الحصول على المساعدة الطبية، يسلّط الضوء على أهمية معالجة هذه الحالة بطريقة شاملة. وندعو الأطراف إلى منع التجاوزات والانتهاكات لحقوق هؤلاء الناس، ونحثّها على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى السلطات الليبية لفتح تحقيقات مناسبة لتحديد هوية المسؤولين عن هذه الانتهاكات، بحيث لا يفلتون من العقاب على هذه الأفعال، وكذلك إلى دعم التحقيقات التي يجريها مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها لتحديد المسؤولين عن هذه الأفعال، والتي ستدخل ضمن اختصاص المحكمة في حال شكلت جرائم ضد الإنسانية.

ونؤكد من جديد على أنه لا يوجد حلّ عسكري لهذا النزاع، ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الانضمام إلى الجهود الجارية الرامية إلى مواصلة حوار يمكن أن يفضي إلى انتقال سياسي سلمي ومنظّم وشامل للجميع يستجيب لمصالح الشعب الليبي ويمكّنه من تحديد مستقبله بحرية وبشكل توافقي في إطار سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الامتثال للاتفاق السياسي الليبي، الذي أقر به القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) وأعيد التأكيد عليه من خلال البيان الرئاسي المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26)، أمر حتمي.

أخيراً، من المهم أن يوضع في الاعتبار أن الأثر الذي خلفه النزاع الليبي على الحالة الأمنية في المنطقة هو نتيجة مباشرة للممارسات التدخلية ولسياسات تغيير النظام التي كان لها آثار جانبية في منطقة الساحل، ما أدّى لإحداث الفوضى والإرهاب والعسكرة، مع نتائج مؤسفة لا تزال عواقبها ماثلة إلى اليوم.

السيد العتيبي (الكويت): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة.

ونود أن نعرب عن امتناننا للجهود المضنية التي يبذلها السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، كما نثمّن عالياً الدور الحيوي والهام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في إطار تلك الجهود. ونتقدّم كذلك بجزيل الشكر للسفير أولوف سكوغ على المعلومات القيّمة التي قدّمها بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

سأركز في هذه المداخلة على ثلاثة عناصر رئيسية وهي: التطورات السياسية والتحديات الأمنية والإصلاح الاقتصادي. أولاً، فيما يخص التطورات السياسية، نجدد تأييدنا ودعمنا الكامل لخطة العمل التي تم بموجبها تحقيق العديد من الاستحقاقات التي نصبو إلى تحقيقها من أجل نقل ليبيا من حالة الفوضى إلى مرحلة الاستقرار والازدهار، بما فيها تدشين عملية الإعداد لعقد المؤتمر الوطني في غضون نهاية عام ٢٠١٨، وتعزيز الوحدة الوطنية عبر الحوار الذي توفّره مبادرات المصالحة الوطنية، فضلاً عن الاتفاق الهام ما بين مجلسي النواب والدولة على آلية تشكيل سلطة تنفيذية. إيماناً منا بأهمية هذه الخطة وبنودها في إرساء الأمن في ليبيا، فإننا نجدد التزامنا كذلك بكافة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء العملية الانتقالية التي طال أمدها في ليبيا، ولعل أهمها في الوقت الحالي يتمثل في تقديم الدعم الكافي للتحضيرات الخاصة بعقد الانتخابات لضمان نجاحها وقبولها على أوسع نطاق. ويحدونا الأمل في أن يساهم الإقبال الكبير على عملية تحديث سجلات الناخبين الذين فاق عددهم ٢,٤ مليون ناخب في مشاركة أكبر عدد ممكن من الشعب الليبي في عملية الاقتراع.

كما نرحّب بانتخابات بلدية مدينة الزاوية التي مرّت بسلاسة واتسمت بالشفافية والنزاهة، ونشيد بجميع من شارك في ممارسة حقه الدستوري لانتخاب ممثليه في المجلس البلدي، حيث تجاوزت نسبة المشاركة في الانتخابات ٦٠ في المائة، آملين بأن يحذو الشعب الليبي حذو سكان مدينة الزاوية بمشاركة شعبية كبيرة في العشرات من المدن الليبية التي تجدد مجالسها هذه السنة. ونتفق مع الأمين العام على ضرورة أن تجابه تلك المؤشرات الإيجابية باضطلاع مجلس النواب، ودون مزيد من التأخير، بوضع الإطار الدستوري من أجل إجراء الانتخابات عبر الانتهاء من إعداد التشريعات الدستورية اللازمة تمهيداً لإجراء استفتاء وطني على الدستور. من هذا المنطلق، تعيد دولة الكويت التأكيد على ما ذهب إليه قرار جامعة الدول العربية، والتي تُعتبر إحدى الأطراف الفاعلة في اللجنة الرباعية، بالدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة والالتزام بالاتفاق السياسي الليبي باعتباره الإطار السياسي الوحيد لمعالجة الأزمة السياسية.

ثانياً، التحديات الأمنية. لعلها مفارقة أن يتمثّل الحدث الأمني الأبرز خلال المرحلة الماضية في العملية الإرهابية التي

استهدفت مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس مطلع الشهر الجاري. وندين هنا بأشد العبارات هذا العمل الجبان، ونُعرب عن تعازينا لأسر الضحايا. إن هذه الواقعة وغيرها من الأحداث المؤدية إلى التصاعد المتكرر للتوترات والعنف تذكّرنا بحالة انعدام الأمن التي لا تزال عنوان المشهد الأمني في ليبيا، لا سيما في ظل تصاعد المواجهات في مدينتي درنة وسبها وعدد من المدن الليبية الأخرى،

بالإضافة إلى تدهور الحالة الإنسانية بشكل عام واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالبشر، حيث نكرر رفضنا لهذه الممارسات المنافية للقانون الدولي، ونطالب بوقف هذه الأعمال التي تساهم في قتل وتشريد المدنيين. إن ما تقدّم يستلزم منا في المجلس أن نواصل دعم الجهود الليبية الهادفة إلى إرساء سيادة القانون لبسط سلطة الدولة تجاه توحيد القوات العسكرية والأمنية الليبية تحت قيادة مدنية. ونرحّب في هذا الصدد بالاجتماعات التي تستضيفها مصر لبحث توحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

ثالثاً، الإصلاح الاقتصادي. في الوقت الذي نرحب فيه باستمرار إنتاج النفط بأكثر من مليون برميل يومياً وهو ما أدى إلى زيادة التفاؤل بشأن التوقعات الاقتصادية، وكذلك باتفاق السلطات الليبية حول اعتماد الموازنة العامة لعام ٢٠١٨، إلا أننا ما زلنا قلقين من الارتفاع الملحوظ في الإنفاق العام والذي سيؤدّي إلى عجز يقدّر بـ ٧,٥ بليون دولار أمريكي. ونودّ هنا أن نستذكر قرار جامعة الدول العربية القاضي بدعوة المجلس الرئاسي، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، ومصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات الوطنية الاقتصادية إلى العمل معاً للاتفاق على حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص غسان سلامة على إحاطته الإعلامية الموضوعية. ونشكر أيضاً السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، على تقريره عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وبشكل أعم، على قيادته المسؤولة للجنة.

تؤيد روسيا الخطوات المتخذة تحت رعاية الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق الاستقرار في ليبيا. وننوّه بشجاعة السيد سلامة وجهوده الشخصية ونقدّر التزامه بتحقيق نتائج في الأعمال الرامية إلى توحيد ليبيا وتحقيق استقرار الحالة الداخلية، وهو أمر حاسم في تحسين الحالة في المنطقة ككل. ولكن يتعين علينا استنتاج أنه على الرغم من جميع الجهود الرامية إلى إقامة حوار بين الليبيين، فإن آفاق تسوية الأزمة في أي وقت قريب قاتمة. وهذا ليس من قبيل الصدفة. فالحالة شديدة التعقيد، وأحد أسباب ذلك هو استمرار انعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في المشهد السياسي الليبي. ولا تزال الريبة موجودة فيما بينها، الأمر الذي يشكل عقبة أمام التوصل إلى حلول وسط لخلافاتها.

إن الاجتماع الذي عقد في ٢٣ نيسان/أبريل بين السيد خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة المنتخب حديثا، والسيد عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، يمنحنا قدرا من التفاؤل. ومن المهم للغاية اتفاق الطرفين على مواصلة مشاوراتها. ويحدونا الأمل في أن تتيح عملية التفاوض تجاوز المأزق الحالي، وهو ما سيستحق السيد سلامة عليه التقدير شخصيا.

ومن الواضح أن الانتخابات المقبلة تمثل خطوة هامة في حل الأزمة. غير أنه لا يزال هناك العديد من المسائل المتصلة بعقدها. فعلى سبيل المثال، لا يوجد حتى الآن أي تفاهم بشأن القانون الانتخابي. وبعبارة أخرى، فإننا نحث على توخي اليقظة باستمرار والتقيد بمبدأ ”عدم الإضرار أولا“. ينبغي لأي قرارات وخطوات تتخذ أن تكون تالية في الأهمية لمهمة توحيد البلد ومؤسسات الدولة والقوى السياسية والهياكل الأمنية. ونود أن نؤكد على وجهة نظر السيد سلامة المتمثلة في أنه يجب

تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، فإن أحد التحديات الرئيسية لا يزال يتمثل في وضع الأساس القانوني لعمل مؤسسات السلطات الوطنية بعد الانتخابات. إن لم تتمكن الأطراف من الاتفاق على طرائق عملها مسبقا، فإن نظام الحكم المنشأ حديثا في ليبيا قد لا يكون قابلا للبقاء.

لا تتسم الحالة بالتعقيد بسبب الافتقار إلى التوافق بين الأطراف فحسب، بل وبسبب المشاكل الأمنية. إن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢ أيار/مايو على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس كان تأكيدا محزنا لتلك الحقيقة. وعلينا أيضا أن نفهم أن الكثير سيتوقف على حل مسألة القوى التي انتهى الحال بتهميشها في مرحلة تحول البلد في فترة ما بعد الثورة.

لا بديل لحل عبر التفاوض للأزمة. يجب أن يقرر الليبيون أنفسهم مستقبل بلدهم، عن طريق الحوار وبروح من الانفتاح والتوافق، على أساس اتفاق الصخيرات الذي تم التوصل إليه في المغرب باعتباره الأساس الوحيد الملائم للتوصل إلى تسوية طويلة الأمد. إن تطور الحالة في المستقبل سيتوقف على نجاح الجهود الرامية إلى استعادة الأمن، الذي سيظل البلد بدونه تربة خصبة للإرهابيين والجماعات المسلحة التي تستخدم الفراغ المؤسسي لأنشطتها الإجرامية. وعلى كثير من المستويات، فإن مسألة الوحدة بالغة الأهمية أيضا للجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب.

ولا يزال وضع المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز صعبا، وما برحوا يواجهون مختلف أشكال سوء المعاملة. لا بد من أن يكون هناك التزام كامل بمعالجة هذه المسألة. لا يمكن حل المشكلة بأنصاف الحلول. والأهم، يجب معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى هجرة الناس، وعندئذ سوف يعودون طوعا إلى ديارهم.

ونلاحظ أن الأزمة لا يزال أمام حلها شوط بعيد، وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة من أجل التوصل إلى اتفاق دائم بشأن معايير المصالحة الوطنية. نحن نؤيد المبادرات التي اتخذتها الجهات الدولية والإقليمية الراعية للتسوية في ليبيا، ولا سيما جيرانها مصر وتونس والجزائر. وننوه بالعمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في سياق اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا وجامعة الدول العربية. ينبغي توطيد الجهود التي يبذلها الوسطاء الأجانب والجهات الفاعلة الخارجية وتنسيقها قدر الإمكان، لكن الليبيين أنفسهم هم الذين يجب أن يقرروا مستقبلهم. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في العملية السياسية. ومن جانبنا، سنواصل دعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للتواصل مع جميع الليبيين، والتعاون مع جميع الشركاء المعنيين. وفي إطار العمل من أجل إيجاد حل للحالة في ليبيا، يجب أن نتذكر أن المشاكل الحالية هي نتيجة للإطاحة عن طريق العنف بالنظام الليبي، وهو ما دمر سيادتها وتجاهل المبادرات الحيوية للاتحاد الأفريقي. وينبغي أن نتعلم من تلك الأخطاء بعض الدروس السياسية الجدية بشأن استقرار ليبيا وجيرانها والبلدان الأخرى التي تعرضت للتدخل الأجنبي.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ففي حين أننا نقدر تقديرا عاليا الجهود التي يبذلها سفير السويد وفريقه، نود أن نشير إلى أنه في ٣ نيسان/أبريل، وبمبادرة منا، عقدت اللجنة اجتماعا خصيصا لمناقشة تسريب التقرير المؤقت لفريق الخبراء إلى الصحافة. وبصفة عامة، فإن مسألة التسريبات فيما يتعلق بعمل المجلس وهيئاته الفرعية مسألة في غاية الأهمية، ومن الصعب تفسيرها على أنها جراء خلل فحسب في شبكة الكمبيوتر. لقد شعرنا بخيبة أمل كبيرة أيضا لأن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق على أشكال توافقية مختلفة لقرار اقترحه الرئيس بشأن إجراء تحقيق فيما حدث. ينبغي أن تقترن المطالب بتحقيق المزيد من الشفافية في عمل لجان الجزاءات التابعة للمجلس بدرجة عالية من المسؤولية.

ترتبط روسيا وليبيا بعلاقات ثرية وودية تاريخيا. وسوف نبذل كل ما في وسعنا، بصفتنا الوطنية وبالتعاون مع القوى

السياسية في ليبيا والشركاء الإقليميين والدوليين لاستعادة ليبيا ووحدتها وإعادتها إلى مستقبل من التنمية المطردة.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود مملكة هولندا أن تعرب عن خالص شكرها للممثل الخاص سلامة والسفير أولوف سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين في بداية هذه الجلسة.

أود أن أركز على ثلاثة جوانب هامة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا: أولا، إنهاء الأزمة السياسية؛ وثانيا، حالة حقوق الإنسان للمهاجرين؛ وأخيرا، اقتصاد الافتراس.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، ينتظر الشعب الليبي إنهاء عملية الانتقال السياسي في البلد منذ فترة طويلة، ونحن نشيد بالسيد سلامة على جهوده التي لا تعرف الكلل لتنشيط العملية السياسية. وهو لا يزال يحظى بدعمنا الكامل. لا يزال التحدي الرئيسي هو افتقار الأطراف الليبية للإرادة السياسية لتقديم التنازلات الضرورية. ومن المهم أن تعمل الأطراف لتحقيق نتائج موثوقة وملموسة حتى تتمكن من مناشدة جميع الليبيين الانضمام إلى مسيرة السلام والاستقرار. نحن ندرك الدعوة إلى الانتخابات، لكن يجب أن تكون جيدة الإعداد وتجري فقط في بيئة آمنة. نحن ندين بشدة الهجوم الجبان يوم ٢ أيار/مايو على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وسيتعين علينا، في الأشهر المقبلة، أن نولي اهتماما خاصا لتحسين الحالة الأمنية خلال الحوار مع الجماعات المسلحة وفيما بينها.

تتعلق نقطتي الثانية بحالة حقوق الإنسان للمهاجرين. لا تزال مملكة هولندا يساورها قلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المهاجرين في جميع أنحاء ليبيا. تستغل شبكات الاتجار المهاجرين وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالميليشيات والجماعات الإرهابية التي تزعزع استقرار البلد. لقد أوضح مجلس الأمن عزمه في مناسبات عديدة التصدي للممارسات المزعزعة للاستقرار لشبكات الاتجار تلك. وقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال. وكجزء من الجهود الشاملة لتفكيك هذه الشبكات وتحسين حالة حقوق الإنسان للمهاجرين، بالتعاون مع شركائنا وبدعم العديد من الدول، بما فيها ليبيا وبلدان المنطقة، اقترحت مملكة هولندا فرض جزاءات موجهة ضد ستة من كبار المتجرين. ونتوقع من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا التوصل إلى اتفاق سريع بشأن هذه المسألة الهامة، التي تؤثر على المنطقة الأوسع نطاقا فضلا عن ليبيا نفسها.

ثالثا، فيما يتعلق باقتصاد الافتراس، فإن الاتجار بالبشر ليس سوى مثال واحد على تجريم اقتصاد ليبيا. نحن بحاجة إلى العمل بصورة عاجلة على الجبهات الاقتصادية والسياسية والأمنية في وقت واحد من أجل تيسير الحل السياسي والاستقرار في ليبيا. لا يزال الشعب الليبي يخسر إيرادات بملايين الدولارات نتيجة تهريب الوقود، كما أن تعطيل الميليشيات المسلحة لزيادة إنتاج النفط أمر يبعث على القلق الشديد. لا يمكن معالجة هذه المسائل إلا من خلال العمل مع الجماعات المسلحة، ونشيد بالخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذا الصدد.

وفي الختام، يجب أن تدرك الأطراف الليبية أنها في مفترق طرق. فبإمكانها إما أن تضاعف جهودها الرامية إلى إحلال السلام أخيرا في ليبيا أو أن تتحمل المسؤولية عن ترك بلدها في حالة من عدم الاستقرار والفوضى الطويلة الأمد.

والأمر متروك لها لإظهار الشجاعة والقيادة اللازمة لتقديم التنازلات اللازمة. وهي، في الوقت نفسه، لا تستطيع أن تفعل ذلك وحدها. فينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظل على أهبة الاستعداد للمساعدة على التصدي للأزمة الليبية باستخدام كل الأدوات المتاحة لها.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص غسان سلامة على إحاطته الإعلامية الشاملة. إننا نقدر

العمل الجيد الذي يقوم به، وعلاقة العمل الوثيقة التي أقامها مع الاتحاد الأفريقي. ونريد أن نرى استمرار هذا الأمر. وإذا ألقينا نظرة إلى الماضي، يمكن للمرء أن يرى مدى الفائدة من أخذ المنظور الأفريقي في الاعتبار. ونكرر الإعراب عن دعمنا لمساعيه الدبلوماسية المتواصلة لتيسير حل سياسي شامل بقيادة ليبية لإنهاء الأزمة. كما نشيد بالسفير أولوف سكوغ على تقريره بوصفه رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. فقد اتخذت بالفعل، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إجراءات مشجعة من قبل الليبيين لإنهاء الانتقال الذي طال أمده. إن إكمال تسجيل الناخبين يدل على رغبة شعبية قوية من الليبيين في المشاركة في العمليات الانتخابية. وكذلك فإن التشاور المستمر بين الجهات الليبية الرئيسية الرامي إلى تشكيل سلطة تنفيذية جديدة والتوصل إلى فهم مشترك لكيفية إجراء تعديلات محدودة على الاتفاق السياسي الليبي، الذي يظل يشكل الإطار الوحيد القابل للتطبيق، أمر مشجع أيضا. كما أن المشاورات المحلية الجارية تتيح فرصا للاستماع إلى أصوات جميع الليبيين، مما يمكن أن يؤدي، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2018/429)، إلى نجاح المؤتمر الوطني.

وكذلك نثني على عمليات المصالحة المحلية الجارية، التي لا تدعم العملية السياسية فحسب، بل تعالج مظالم المجتمع بشكل سلمي وتعزز التماسك الوطني أيضا. ولا بد من مواصلة الاستفادة من الزخم الإيجابي من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة تنفيذا كاملا وإنهاء عملية الانتقال التي تطاولت في الأمد. وهذا يتطلب مشاركة مستمرة من جميع الجهات الفاعلة الليبية في عملية سلام تيسرها الأمم المتحدة، بروح صادقة وبناءة، وتشكل أمرا حيويا للقضاء على مؤسسات الدولة الموازية.

كما إن من الضروري تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية من خلال وضع الصيغة النهائية للهيكل القانوني اللازم، بما في ذلك الإطار الدستوري. إن هذه تطورات إيجابية، ولكن من الواضح أنه ليس ثمة مجال للتهاون، إذ أن ليبيا لا تزال تواجه تحديات متعددة. وتظل الحالة الأمنية الهشة مصدرا للقلق. ومن المثير جدا للقلق أن تستمر الإصابات بين المدنيين والتشريد من دون هوادة، بسبب استمرار التوتر والعنف. وتواصل الجماعات الإرهابية، بمن في ذلك عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، شن هجماتها. إننا ندين أي عنف ضد المدنيين أو المنشآت المدنية، بما في ذلك هجوم ٢ أيار/مايو الإرهابي على مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

كما إن استمرار بيئة انعدام الأمن يشكل تذكرة أخرى بمدى الأهمية الحيوية لتوحيد قوات ليبيا العسكرية والأمنية تحت سلطة مدنية وإرساء سيادة القانون. فباستمرار بيئة انعدام الأمن، لا يستمر الليبيون فقط في المعاناة، بل كذلك المهاجرون. وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٩٤ من تقريره المؤرخ في ٧ أيار/مايو عن بعثة الأمم المتحدة،

”لا تزال محنة المهاجرين والانتهاكات التي يتعرضون لها في ليبيا ... تستدعي العمل المشترك والمتضافر والعاجل.“

وفي ذلك الصدد، وعلى الرغم من أن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وفرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة جديرة بالإشادة، يحدونا الأمل في أن يتحد مجلس الأمن أيضا ليتخذ التدابير المناسبة لمكافحة المتجرين بالبشر غير الشرعيين لإرسال رسالة سياسية قوية بأن المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين أمر غير مقبول على الإطلاق. ومن المهم جدا كفالة أن يرسل المجلس رسالة موحدة في هذا الأمر وفي غيره من التحديات الحيوية، كما ذكر الممثل الخاص. إننا نقدر الدور الهام الذي تضطلع به الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، إذ أن ذلك سيسهم في تشجيع جميع الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية على مواصلة مشاركتها في العملية السياسية الشاملة التي تقودها الأمم المتحدة.

ونشير، في هذا الصدد، إلى سلسلة من الاجتماعات الهامة التي عقدت مؤخرا، بما في ذلك الاجتماع الخامس للجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا، في أديس أبابا، واجتماع اللجنة الرباعية بشأن ليبيا الذي عقد في القاهرة الشهر الماضي، الذي أكد على الدعم الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة. وكذلك يجتمع ممثلون عن البلدان المجاورة لليبيا في الجزائر اليوم. إننا نعتقد أنه ينبغي للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية أن تواصل العمل معا بطريقة منسقة ومتكاملة للتوصل إلى حل سياسي جامع وشامل يستجيب للتطلعات المشروعة لجميع الليبيين.

وكما ذكرت في وقت سابق، تظل وحدة المجلس كذلك أمرا مهما لإنهاء الانتقال الذي طال أمده في ليبيا. وينبغي للمجلس أن يستمر في توجيه رسالة قوية مفادها أن السبيل الوحيد للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه وانعدام الأمن والصعوبات الاقتصادية والشواغل الإنسانية هو بالمشاركة الفعالة والمستمرة من جانب الجهات الفاعلة الليبية في العملية السياسية الشاملة الواردة في خطة عمل الأمم المتحدة. وهذا الأمر ليس فقط في مصلحة الليبيين، الذين عانوا طويلا، بل في مصلحة المنطقة الأوسع نطاقا كذلك، وعلى الأخص منطقة الساحل، التي، كما قالت كوت ديفوار قبل قليل، تركت الأزمة في ليبيا عليها أثرا رئيسيا مزعزعا للاستقرار.

السيد شين بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، السفير أولوف سكوغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وستواصل الصين دعم عملهما.

وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية في ليبيا لا تزال تدعو إلى القلق، مع اشتباكات محلية وأعمال إرهابية تحدث بين الفينة والأخرى، فإن ليبيا عملت بشكل مضن وحققت تقدما مطردا في انتقالها السياسي بفضل الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة. ويجب تكثيف الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمساعدة ليبيا على الوقوف على قدميها بسرعة، مع استعادة الاستقرار والحوكمة الفعالة، على أساس احترام سيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي لنا أن نعزز بحزم العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها. وينبغي للأطراف الليبية المضي قدما بالحوار الشامل على مختلف المستويات، من المستوى الوطني إلى المحلي، من أجل بناء توافق في الآراء أوسع نطاقا، وتضييق شقة الخلافات فيما بينها والتوصل إلى حل يكون مقبولا لدى جميع أصحاب المصلحة بغية تحقيق المصالحة الوطنية. وتشكل استعادة إدارة الدولة بتعديل الاتفاق السياسي الليبي خطوة هامة تستحق أن تؤخذ بجدية من قبل جميع الجهات المعنية في ليبيا.

ثانيا، ضرورة تحسين البيئة الأمنية للعملية السياسية. فينبغي للبلدان والمنظمات الإقليمية التي بمقدورها التأثير على الأطراف أن تستفيد من هذا النفوذ وتشجع الجهات الفاعلة الليبية على الامتناع عن اللجوء إلى القوة كرد فعل، وعلى تحقيق المصالحة من خلال تدابير بناء الثقة وعلى إقامة مؤسسة أمنية موحدة للدولة في أقرب وقت ممكن، من أجل تهيئة ظروف أكثر تشجيعا لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. وينبغي للجهات الفاعلة الليبية، من جانبها، العمل معا بشكل وثيق وقمع الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة، من بين المشاكل الأخرى.

ثالثا، ينبغي تعزيز دور وقدرات مساعي الأمم المتحدة الحميدة من خلال الجهود المشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام سلامة، الرامية إلى التحفيز على تنفيذ خطة العمل ودعم ليبيا في صياغة الدستور وتنقيح الاتفاق السياسي وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح. ونود أن نرى الدول المجاورة لليبيا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية

والاتحاد الأوروبي تكثف جهودها للوساطة وفي تشجيع محادثات السلام ودعم خطة عمل الأمم المتحدة.

وترى الصين أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ينبغي أن ترمي إلى التسوية السياسية للقضايا الساخنة. وينبغي ألا تضر الجزاءات المفروضة من المجلس فيما يتعلق بليبيا بالمصالح الوطنية إجمالا، وألا تمنعها من تلبية احتياجاتها الإنسانية وتلك المتعلقة بسبل كسب الرزق. وسيكون من المهم التصدي لاستمرار تناقص قيمة الأصول المجمدة. ونشجّع لجنة الجزاءات على أن تُسرع في دراستها واستجابتها للشواغل المشروعة لليبيا على النحو المناسب.

وتؤيد الصين أي وكل جهود تسهم في تحقيق استقرار الحالة في ليبيا والتسوية السياسية لها ومكافحة الإرهاب، تبذلها جميع الجهات الفاعلة الليبية معاً. إن ما نريده هو استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا في أقرب وقت ممكن لكي تتمكن من النمو والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن التطورات الأخيرة في ليبيا. وأود أيضاً أن أشكر السفير أولوف سكوغ على إحاطته الإعلامية المفيدة عن الأعمال الجارية للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ترحّب بولندا بالإقبال الكبير الذي حصل في عملية تحديث سجلات الناخبين التي انتهت مؤخرا. وهو يشهد على توق ليبيا إلى المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة ستشكل نهاية الفترة الانتقالية. وفي هذا الصدد، نحثّ السلطات الليبية على وضع الصيغة النهائية للتشريعات الانتخابية اللازمة بفعالية.

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في عدد الضحايا المدنيين في الأشهر الأخيرة، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء انعدام الأمن في مناطق مختلفة في جميع أنحاء ليبيا، فضلاً عن استمرار الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز وحالات الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة دون مراعاة الأصول القانونية. وتؤيد بولندا أيضاً اتخاذ مجلس الأمن جميع التدابير اللازمة ضد المسؤولين عن الاتجار بالأشخاص، وفقاً لقرار المجلس ١٩٧٠ (٢٠١١). وإذ نردد ما أعربت عنه المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، في بيانها الأخير (انظر S/PV.8250)، فإننا ندعو السلطات الليبية إلى التعاون الكامل مع المحكمة من أجل المساعدة على تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم في ليبيا بموجب القانون الدولي.

وأخيراً، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص سلامة ولموظفي الأمم المتحدة العاملين في ليبيا على تفانيهم ودعمهم للتوصل إلى نهاية سلمية للمرحلة الانتقالية في ليبيا.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): يسعدني في البداية أن أتقدم إليكِ، سيدتي الرئيسة، بالشكر على عقد هذه الجلسة، وللأمين العام على تقريره المقدّم للمجلس حول عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/429). كما نتقدم بالشكر للسيد غسان سلامة على إحاطته التي سرد فيها ما قامت به البعثة في إطار مساعيها لإخراج بلادي من الأزمة السياسية التي، وللأسف، لا زالت مستمرة. كما أتقدم بالشكر أيضاً للسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، على إحاطته بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لا شك في أن التزام المجتمع الدولي وفقاً لما يصدر عن مجلس الأمن لمساعدة بلادي للخروج من أزمتها يحتّم عليه الانخراط

بصورة أكثر فعالية وإيجابية مع الليبيين، لتجاوز خلافاتهم وبناء مؤسسات دولتهم الحديثة والمسؤولة بصورة ديمقراطية واضحة، ابتعاداً عن التدخلات غير المبرّرة للبعض التي لم ينجم عنها إلا تعطيل العملية السياسية، وإطالة أمد المعاناة التي يعيشها الشعب.

وهنا، نود أن نثني على خطة عمل الأمم المتحدة التي أُعلن عنها في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والتي نصّت من بين ما نصّت عليه وبصورة جليّة على ضرورة تنظيم انتخابات خلال عام من تاريخ اعتمادها. وهنا، نودّ أن نؤكد على موقف حكومة الوفاق الوطني الداعم وبكل قوة لضرورة تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية تنتج أجهزة تنفيذية وتشريعية تمكّن البلاد من الخروج من أزمتها. وهذا لا يتأتى إلا من خلال دعم دولي فعّال وواضح وصريح وحاسم، يحثّ جميع الأطراف الليبية على الانخراط في العملية السياسية الديمقراطية ويجعل صندوق الاقتراع هو الفيصل لأي خلاف من خلال تقديم الدعم للأجهزة الجديدة المنتخبة.

مرت سنوات عانى فيها الليبيون من مشاكل وكوارث شملت جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تصورها، وهنا نود التأكيد على أهمية تضافر جميع الجهود من أجل مساعدة ليبيا للخروج من أزمتها، من خلال مساعدتها في الوصول إلى دولة ديمقراطية مسؤولة تصون حقوق مواطنيها، وتنبذ الإرهاب وتحاربه، وتحترم حقوق الإنسان، وتؤمن بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وتضع نفسها على طريق التقدم والازدهار. وهذا الهدف يمثّل تطلعات كل الليبيين الذين يعانون ضنك الحياة بسبب الأزمات المختلفة والمتلاحقة التي تُعيق عمل الدولة من حيث القيام بواجبها، والتي في أغلبها أمنية صرفة، والتي يأتي على رأسها انتشار السلاح والجريمة المنظمة، وتعرض المنشآت الاقتصادية التابعة للدولة لعمليات غير مسؤولة يقوم بها أشخاص أقل ما يوصفون به بأنهم مجرمون، يعرقلون مسيرة الدولة ويعبثون بمصالح الشعب الليبي، وجدوا في مناخ الانقسام أرضاً خصبة للقيام بكل ما هو منبوذ وإجرامي ويعيق بناء الدولة ومؤسساتها ويعرقل عملية الوصول إلى حلول حاسمة تصل بالبلاد إلى برّ الأمان يكون فيها لكل الليبيين كامل الحقوق، ودون أن يُستثنى أحد، من خلال انتخابات حرة ونزيهة يقبل بنتائجها الجميع.

وانطلاقاً من طبيعتها التوافقية، تبذل حكومة الوفاق الوطني كل الجهود من أجل لم شمل الليبيين والوقوف على مسافة واحد من الأطراف الليبية المختلفة، وبالرغم من صعوبة المهمة في ظل الانقسام السياسي واستحالة إرضاء الجميع، إلا أنها وجدت في مهمتها كل العون من الليبيين الذين يبذلون كل الجهد من أجل إنجاز مصالحة وطنية شاملة. ونودّ، في هذا الإطار، مباركة كل المساعي الوطنية التي تُبذل داخل ليبيا من خلال المبادرات والوساطات المحلية، التي نجحت في الكثير من المناسبات في نزع فتيل هذه الأزمات، وإنجاح عملية التقارب والمصالحة بين القبائل، وأصبحت العديد من المدن الليبية تنعم بنوع من الأمن بعد أن كانت ميداناً للصراعات المسلحة بين الأخوة.

كما تبارك أيضاً كل الجهود الإيجابية التي تبذلها دول الجوار والمجتمع الدولي لمساعدة ليبيا للخروج من أزمتها، وهنا يود وفد بلادي أن يثني على البيان الصادر في القاهرة في ٣٠ نيسان/أبريل عن اللجنة الرباعية، التي تضم كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، والذي أكد على دعم اللجنة لخطة عمل الأمم المتحدة الخاصة بليبيا وضرورة تطبيقها.

إن بروز ظاهرة الإرهاب والجماعات الإرهابية في ليبيا هي نتيجة لأفكار وأيديولوجيات غريبة عن طبيعة الشعب الليبي المعتدلة والمتسامحة، التي وللأسف تغذيها أفكار مستوردة من الخارج لا علاقة لها بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، تعمل على شق الصف وتنشر الفتن والفوضى والفزع والخراب في البلاد.

وفي هذا الصدد نود أن نُثني على الدعم الذي قُدّم من قبل عدد من الدول لمساعدة ليبيا في مكافحة هذه الظاهرة التي راح ضحيتها المئات من شبابنا، وكان آخرها الاعتداء الإرهابي على مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، والتي أدانها الليبيون والمجتمع الدولي وبأشد العبارات. هذا العمل الجبان الذي يدل على الهدف الذي يسعى له هؤلاء والمتمثل في رفض فكرة الدولة الحديثة وجعل بلادنا ساحة لجرائمهم المستنكرة من كل شعوب العالم.

وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى ضرورة تكثيف الجهود من أجل القضاء على هذه الظاهرة العالمية واجتثاثها وتجفيف منابع تمويلها الفكرية والمادية. وفي هذا الشأن، فإن ليبيا ستبذل كل ما أوتيت من جهد للقضاء على الإرهاب من خلال تعاون المجتمع الدولي ودعمه للجهود التي تبذل لتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية وتوفير الإمكانيات المختلفة والضرورية لعملها حتى تتمكن من اقتلاع هذه الظاهرة من جذورها.

وفي هذا الصدد، نشير إلى ما ورد في بيان رئيس المجلس الرئاسي الصادر بتاريخ ١٦ أيار/مايو الجاري من حيث وقوف حكومة الوفاق الوطني ضد الإرهاب بكافة صوره ومسمياته وأشكاله ودعواتها المتكررة إلى توحيد الصف في مواجهته. وفيما يتعلق بالعمليات الجارية بمدينة درنة، ناشدت حكومة الوفاق الوطني العقلاء والحكماء بالمنطقة التدخل وفك الحصار المفروض على المدينة وتجنيب المدنيين الأبرياء ويلات الحرب، مؤكدة على ضرورة الحفاظ على سلامة وأرواح المدنيين. ومن هذا المنبر، نطالب جميع الأطراف في جميع أنحاء ليبيا بضرورة العمل على حل خلافاتها بالحوار السلمي والابتعاد عن استخدام القوة التي لن تؤدي إلا إلى المزيد من الانقسام بين أبناء الشعب الواحد، والمزيد من التدمير للبنية التحتية للبلد.

شهدت مسألة الهجرة غير الشرعية مؤخراً انفراجاً خفف من وطأتها وباعتراف عدد من الدول التي تشكل مقصداً لموجات المهاجرين بفضل الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة الوفاق الوطني للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة من خلال القيام بعمليات أمنية ضد عصابات التهريب داخل الأراضي الليبية وتوفير أماكن إيواء للمهاجرين بالتعاون مع بعثه الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية، وإعادة عدد من المهاجرين إلى أوطانهم. ومع ذلك فإن الأمر يتطلب تعاون المجتمع الدولي مع بلدان المنشأ لمعالجة جذور الأزمة من خلال دعم هذه البلدان لتحقيق تنميتها المنشودة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بما يؤدي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لشعوب هذه البلدان، بما يدفعها للبقاء في بلدانهم بدلا من المجازفة وركوب المخاطر. وفي هذا الإطار، يود بلدي التنبيه إلى ظاهرة استغلال العمل الإنساني من قبل بعض المنظمات غير الحكومية لمساعدة المتاجرين بالبشر في القيام بأعمالهم الإجرامية. ولعل قيام سلطات بلد أوروبي في ١٩ آذار/مارس من هذا العام بالقبض على اثنين من طاقم مركب إنقاذ تديره منظمة غير حكومية بتهمة الاتجار بالبشر لأكبر دليل على استغلال الجانب الإنساني لعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعمل مثل هذه المنظمات في الأعمال الشنيعة التي يجرمها وينبذها القانون الدولي من خلال القيام بأعمال ظاهرها إنساني وباطنها إجرامي وبشع. ولا شك هنا في أن معظم هذه المنظمات تعمل انطلاقا من أراضي الدول التي تشكل هدفاً يتجه إليه المهاجرون بحثاً عن حياة أفضل. وهذا يضعنا أمام حقيقة تثبت بما لا يدعو مجالاً للشك بأن عمليات تنظيم نقل المهاجرين والاتجار بهم لا تتم إلا من خلال التنسيق مع عصابات إجرامية على ضفتي البحر المتوسط ومن دول المصدر. ويؤكد بلدي ضرورة القضاء على هذه العصابات الإجرامية في كل مكان، وضرورة توقف الأعمال المشبوهة التي تقوم بها بعض المنظمات غير الحكومية التي تهدد ديموغرافية ليبيا وأمنها القومي.

ختاماً، وكما سبق وأن تطرقنا إلى ذلك في كلمات سابقة من أن الشعب الليبي أرهقه تردي الأوضاع المعيشية وعلى جميع الأصعدة وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي والذي

يؤثر وبشكل سلبي وكبير على حياته اليومية، كل ذلك بسبب استمرار الانقسام السياسي في البلد. ونحن هنا ومن خلال هذا المجلس الموقر نأمل أن يتفاعل المجتمع الدولي وبكل قوة لمساعدة ليبيا على تحقيق الاستقرار وبناء الدولة الديمقراطية المنشودة من خلال تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المعتمدة بتاريخ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ووقف التدخلات الخارجية في الشأن الليبي والأخذ في الاعتبار ضرورة الاهتمام بالجانب الأمني بنفس قدر الاهتمام بالجانب السياسي، وكما أشرنا في السابق إلى أن أي مشروع سياسي في ليبيا لن يكتب له النجاح ما لم تتم معالجة الجانب الأمني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.